الأمم المتحدة S/PV.4910

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩١٠**
الجمعة، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد ماكييرا
	فرنسا	السيدة داشون
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/71)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-23159 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

الإعراب عن التعاطف والتعازي لحكومة وشعب الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالعمل الإرهابي الذي وقع في موسكو بتاريخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤

الرئيس (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أعرب باسم مجلس الأمن عن غضبنا حيال الهجوم الإرهابي الذي وقع في وقت مبكر من صباح هذا اليوم في موسكو، مما أدى إلى مقتل ٣٩ شخصا على الأقل وإصابة كثيرين آخرين بجراح. إن المجلس يدين هذا العمل الإرهابي بأقوى عبارات ممكنة. ويعرب المجلس عن تعاطفه وتعازيه للضحايا ولأسرهم ولحكومة الاتحاد الروسي. وباسم المجلس، أود أن أطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي أن ينقل هذه المشاعر إلى حكومته وشعبه.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/71)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس إنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأيرلندا وصربيا والجبل الأسود يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيروفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد راين (أيرلندا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد هولكيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/71 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ عرضي، أود أن أقول إني صُدمت صدمة كبيرة وأحسست بالفزع إزاء الأنباء المتعلقة بالاعتداء الإرهابي الذي وقع صباح اليوم في موسكو. وأنا، بعدما مررت بتجربة في أيرلندا الشمالية والآن في كوسوفو، لست حديث العهد بمسألة التطرف. وأود أن أعرب عن تعاطفي العميق مع زميلي الروسي.

اجتمعتُ في الأسبوع قبل الأخير مع وفد من أسر ألبان كوسوفو المفقودين، بينما وقف آخرون أكثر عددا تحت الثلج المتساقط أمام مقر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أخبروني عن شعورهم بالإحباط إزاء بطء التقدم بشأن عودة رفات أحبائهم من الأراضي الصربية.

وبالمثل، فإني أسمع باستمرار عن مشاعر الحزن التي يحس بها أعضاء أُسر الصرب المفقودين الذين يريدون أن يعرفوا أيضا عن مصير أحبائهم. وبعد الصراع بخمس سنوات، أكثر من ثلاثة أرباع الذين ما زالوا مفقودين وعددهم ٥٦٦ ٣ فردا هم من ألبان كوسوفو، وحوالي ١٨ في المائة من صرب كوسوفو ومن أبناء الجبل الأسود. أما نسبة ٤ في المائة الباقية فتخص طوائف أخرى. ويعتقد كل جانب أن لدى السلطات على الجانب الآخر معلومات بشأن مصير أحبائهم. ويطلب صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، على حد سواء، أن يقدم إلى المحاكمة كل الذين أدت جرائمهم إلى اختفاء أحبائهم، بصرف النظر عن أعراقهم.

ويجب أن يكون هناك تقدم أسرع لحل هذه المسألة المؤلمة. وأحد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها هو الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومسألة المفقودين من المسائل العملية الرئيسية الأربع التي من المفترض أن تكون مشمولة منذ البداية في الحوار. لقد بدأ الحوار بداية ضعيفة، وذلك يرجع إلى حد كبير إلى عدم توفر الوحدة في معسكر ألبان كوسوفو، حيث يفضل السياسيون بشكل عام، سواء في بريشتينا أو في كوسوفو، إعطاء أولوية للمسائل السياسية الداخلية. وبعد أربعة أشهر من بدء الحوار في جلسة عامة في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قد تعقد الاجتماعات الأولية لأفرقة العمل المعنية بالحوار في وقت قريب من شباط/فبراير.

ومن مسؤوليات مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تشترك اشتراكا نشطا جادا، بالتعاون مع البعثة، ودون مزيد من التأخير، في الحوار المباشر مع بلغراد. ويشكل الحوار تدبيرا من تدابير بناء الثقة، علاوة على كونه تدليلا على حسن النية. ويدرك المشاركون الذين يمثلون بريشتينا أن الحوار قاعدة أساسية يجب الوفاء بها قبل حل وضع مستقبل كوسوفو.

وعن طريق الحوار، وأيضا عن طريق قنوات أخرى، يحتمل أن يكون من بينها الفريق العامل الرفيع المستوى، نأمل أيضا أن نتمكن من حل النزاعات الطويلة الأجل مع بلغراد بشأن الهياكل الموازية في كوسوفو. وللأسف، اتجهت كوسوفو خلال الأشهر القليلة الماضية إلى تمديد وتقوية وجود هياكلها الموازية في كوسوفو. وليس من المحتمل أن يتغير شيء ما لم نرد على التحدي.

هناك موضوع آخر يتعلق بالحوار هو مسألة عمليات العودة التي أبلغ المجلس عنها بانتظام. ويكفي القول إن البناء على التقدم التدريجي الذي تحقق في عام ٢٠٠٣ وعلى التحسينات الكبيرة سواء في المناخ السياسي أو في الإطار التشغيلي لعمليات العودة، فإن احتمالات العودة في العام القادم مشجعة. لكن كما دلل عام ٢٠٠٣ أيضا، فإن الحالة في كوسوفو لا تزال هشة، ويجب تعزيز تلك الاحتمالات حتى تزدهر.

وسيعتمد التحرك الحقيقي بشأن عمليات العودة في عام ٢٠٠٤ على التحسن المستمر في حالة الأمن وحرية الانتقال في كوسوفو وعلى المدى الذي يصل إليه شعب كوسوفو وزعماؤه في تكريس أنفسهم للعمل مع المشردين لدعم عمليات العودة المستدامة. وسيعتمد أيضا على موقف سلطات بلغراد البنَّاء والتزام المجتمع الدولي المستمر.

أريد أن أذكر مسألة أخرى، تعد حيوية لإحراز تقدم في كوسوفو. الخصخصة تسير إلى الأمام بما يتمشى مع التوجيه الذي قدمه مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر. وأواصل مناقشة هذه المسألة الحاسمة على نطاق واسع مع رئيس الوزراء والحكومة المؤقتة. وأنوي على تعزيز الإجراءات لوكالة كوسوفو الاستئمانية. وعملية الخصخصة أساسية للنمو الاقتصادي في كوسوفو؛ وأنا مُصِرّ على وجوب استمرارها.

وفيما يتعلق بالمخالفات المالية والفساد، اللذين يظهران من وقت إلى آخر، أود أن أؤكد للمجلس أن البعثة تولي اهتماما جادا تماما لهذين الأمرين. والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الجمارك التي صدرت مؤخرا، وكذلك التشريع الذي يجري وضعه بشأن منع غسل الأموال والأعمال الجنائية ذات الصلة، ستوفر أدوات جديدة للتصدي للجريمة الاقتصادية والمالية.

لقد وُضعت أدوات وآليات مختلفة لممارسة أعمال التفتيش الإداري والتحقيقات المالية لكشف الغش والفساد. ومكتب المراجع العام للحسابات قائم ويوشك أن يصبح قابلا للتشغيل. فسوف يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة وأداء الحكومة في كوسوفو. وقد أُنشئت مؤخرا فرقة عمل للتحقيق مؤلفة من ممثلي وحدة التفتيش المالية، ومكتب خدمات المراقبة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش. وقد قدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا هاما ومساعدات أخرى لهذه المبادرات الهامة. لقد أكدتُ مرارا وتكرارا أننا سننتهج سياسة عدم التسامح المطلق إزاء الغش والفساد والمخالفات المالية. وبعد اعتماد التشريعات والآليات الجديدة، أصبحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مجهزة تجهيزا جيدا للتصدي للتحديات التي تواجهها في هذا المجال.

وتم إحراز تقدم هام في مجال الطيران المدني، بحيث سيكون من الممكن انتقاله بيسر إلى الإدارة المدنية. وتم إنشاء مكتب لتنظيم الطيران المدني بمساعدة منظمة الطيران المدني الدولي، ويجري العمل على استكمال إطار تشريعي شامل لضمان الامتثال للمعايير والممارسات الدولية للطيران المدني. وقد تكرمت أيسلندا بالموافقة على دعم الأمم المتحدة من خلال قيامها، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة، ببعض مهمات الطيران المدني اللازمة لتشغيل مطار بريشتينا. وقد وقَّعْتُ في الأسبوع الماضي اتفاقا مبدئيا مع أيسلندا بهذا الشأن.

وأود أن أشير بإيجاز إلى الانتخابات القادمة التي ستشمل كل إقليم كوسوفو. فقد ارتئي أن تعقد هذه الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، وتجري الاستعدادات لها حاليا، بمساعدة وتحت قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تنفيذ المعايير هو المشروع السياسي المحوري بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة. وقد عقدتُ العزم على وجوب إحراز كوسوفو تقدما بهذا الشأن، وأثق بأنها ستفعل ذلك. ولدينا الآن هدف سياسي واضح، تضمنته وثيقة ”معايير لكوسوفو“، التي شرعتُ بها مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ووافق عليها مجلس الأمن في وقت لاحق. وما نحتاجه الآن هو بلوغ الهدف.

عندما وصلتُ إلى كوسوفو في آب/أغسطس، كان من الواضح أن بعثة الأمم المتحدة ينبغي لها أن تفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع المؤسسات المؤقتة. فثمة حاجة إلى وجود شراكة بدلا من الإملاء. والشراكة هي بالضبط الفلسفة التي يقوم عليها نهجي مع الحكومة بشأن المعايير. وأعني المعايير لكل كوسوفو. وينبغي للمؤسسات المؤقتة أن

تكون في الريادة بمساندة بعثة الأمم المتحدة، التي ستضمن استمرار تقدم العملية إلى الأمام.

إن وضع خطة عمل للتنفيذ يمثل أهم المهمات العاجلة، بحيث تحدد بوضوح الإجراءات اللازمة لبلوغ المعايير. ونحن نعمل بنشاط على إعداد خطة العمل هذه من خلال أفرقة العمل التي تجلس فيها البعثة جنبا إلى جنب مع الحكومة. وستعرف الخطة بصورة تفصيلية واضحة التدابير الواجب اتخاذها من أجل بلوغ المعايير الثمانية، ومن سيقوم باتخاذها ومتى سيتم اتخاذها.

وهذه مهمة صعبة وشائكة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة، وهي أكثر صعوبة وتعقيدا بالنسبة للمؤسسات المؤقتة. ويتطلب إعداد الخطة التشاور مع العديد من الفاعلين، سواء في كوسوفو أو في خارجها. وهذه أول مرة يعتمد فيها مشروع من هذا النوع في كوسوفو، وسيكون بمثابة عملية دراسية بالنسبة للعاملين فيه من الوزراء والمسؤولين. ولكن المشروع قطع شوطا هاما في الطريق، وآمل أن يكون بحوزتنا قريبا مشروع خطة لعرضها على المجلس. وأعتقد أن المجلس يوافق على أن استكمال خطة عمل ذات جودة عالية وفعالة أهم من الاستعجال في الانتهاء من هذه المهمة الأساسية.

وأود أن أشير بكلمة هامة إلى الصرب في كوسوفو وعدم اشتراكهم في العملية. واستمرار غياب ممثلين للصرب في أفرقة عمل التنفيذ يمثل خيبة أمل شخصية كبيرة بالنسبة لي. وقد اجتمعنا، زملائي وأنا مع تحالف الأحزاب الصربية في كوسوفو – تحالف العودة – في مناسبات عديدة، بما في ذلك في الأسابيع والأيام القليلة الماضية. وكان هدف هذه الاجتماعات التأكيد لهم بأن أفضل وسيلة للمحافظة على مصالحهم والنهوض بها في كوسوفو هي المشاركة في عملية التنفيذ. ونقطة البداية هي المشاركة في إعداد خطة العمل.

إن شاغل الصرب الرئيسي، وهو أن عملية المعايير تعطل القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتصدر حكما مسبقا على مركز المستقبل، لا أساس له من الصحة. كما أنهم غير محقين في خشيتهم من أن شواغلهم ومصالحهم سيلقى بها عرض الحائط أثناء عملية التنفيذ. فبعثة الأمم المتحدة موجودة لكي تضمن أن مصالح جميع المجموعات السكانية تؤخذ بعين الاعتبار على نحو كامل ومنصف. وقد وجه رئيس الوزراء دعوة واضحة إليهم للمشاركة في أفرقة العمل.

من الواضح أن بعض ممثلي الصرب في كوسوفو يفهمون هذه الحجج ويقبلون بها، ويرغبون في المشاركة في أفرقة العمل. ولكنهم يتطلعون إلى بلغراد لكي توافق على هذا الرأي. ولكن عدم وجود حكومة في بلغراد حتى الآن لا يساعد في هذا الأمر. ويحدوني الأمل أن يؤيد مجلس الأمن تأييدا قويا رأيي بأن أفضل السبل إلى الأمام بالنسبة لجميع المجموعات في كوسوفو هي مشاركة جميع هذه المجموعات في عملية وضع المعايير.

وستستمر عملية تنفيذ المعايير عملا بطلب المجلس. وحتى في الوقت الذي يجري فيه إعداد خطة التنفيذ، فإن العمل الحقيقي، وهو تحويل المعايير إلى واقع، يمضي قدما. وتركز بعثة الأمم المتحدة تركيزا شديدا على هذه المهمة. ونحن نعمل مع المؤسسات المؤقتة لكي نضمن أنها أيضا ملتزمة بالمثل. فالتزام زعماء كوسوفو، من الحكومة وحتى السلطات المحلية، هو العامل الأساسي في إحراز التقدم.

في كوسوفو يعمل الرئيس ورئيس الوزراء وحكومته بنشاط من أجل تنفيذ المعايير. ولكن يؤسفني أن أبلغ المجلس أن بعض الساسة في بريشتينا لا يظهرون الالتزام الراسخ الذي ينتظره المجتمع الدولي. إنني أناشدهم اليوم إظهار ذلك الالتزام، لأن الذين بقوا خارج عملية المعايير يخيِّبون أمل شعب كوسوفو، ولن يكون لهم دور في مسيرة كوسوفو نحو

المستقبل الأفضل، بما في ذلك تمهيد الطريق لتقرير المركز في المستقبل.

لقد وافق المجلس الآن على آلية استعراض التقدم بشأن المعايير في منتصف العام ٢٠٠٥. وكان هذا القرار قرارا صائبا. إن ''المعايير قبل المركز'' في حاجة إلى جدول مواعيد. وبقاء كوسوفو بدون مركز محدد لا يساعد أحدا فيها، وينبغي تحديده عاجلا لا آجلا. إن مهمتي هي ضمان إحراز المؤسسات المؤقتة تقدما حقيقيا في تنفيذ المعايير الصارمة التي وردت في وثيقة ''معايير لكوسوفو''. وزعماء مؤسسات كوسوفو مصممون على القيام بذلك، وهم يستطيعون التعويل على دعمي الكامل.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي يشمل الربع الأخير للعام ٢٠٠٣ (S/2004/71) معروض على أعضاء المجلس. وهو سرد شامل للتطورات التي حدثت في كوسوفو والتقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويغطي جميع أوجه الأنشطة التي تقوم بها البعثة.

وأود التشديد على شيء واحد لا غير. فلن تستطيع المؤسسات المؤقتة ولا البعثة تحقيق الأهداف الرفيعة التي وضعناها لكوسوفو بدون دعم سياسي ومادي قوي ومستمر من المجلس. ولن نستطيع إلا من خلال هذا الدعم بلوغ هدفنا المشترك في أن تتمتع كوسوفو بالديمقراطية والتسامح والتعددية العرقية وفي أن يظلها السلام مع نفسها ومع الآخرين في المنطقة. ولبلوغ هذا الهدف، من الضروري إحراز تقدم بشأن المعايير. وسوف يتطلب ذلك فوق كل شيء العمل الجاد والقيادة والالتزام من جانب زعماء كوسوفو وشعبها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد هولكيري على الإحاطة التي قدمها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن إدانة باكستان الكاملة للهجوم الإرهابي البشع الذي وقع اليوم في موسكو، فأودى بحياة ٣٩ شخصاً. ونقدم عميق تعازينا للأسر المنكوبة ولحكومة وشعب الاتحاد الروسي.

وبما أن هذه الفرصة الأولى التي يتعين فيها أن أتكلم في جلسة للمجلس في الشهر الحالي، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن سعادة باكستان وسعادتي شخصياً بترؤسكم المجلس يا سيدي خلال شهر شباط/فبراير. ولدينا ثقة في أنكم ستوجهون أعمالنا بما لكم من حنكة دبلوماسية مشهودة على طريق النجاح في المسائل الهامة الكثيرة التي سننظر فيها خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أعرب للسفير مونيوس عن تقدير الوفد الباكستاني الرفيع لرئاسة شيلي الموفقة خلال الشهر الماضي.

ونود أن نرحب ثانية صباح اليوم بحضور السيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، إلى مجلس الأمن وأن أتقدم له بالشكر على إحاطته الإعلامية لنا مرة ثانية. ونحن نتفق مع الرؤية التي أعرب عنها السيد هولكيري في كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن النهوض بكوسوفو لتصبح:

> ''مكاناً يتمتع فيه السكان بحرية التنقل، واستعمال لغاتهم الخاصة والعمل في أي مكان بكوسوفو، مكاناً لا يكون للهوية العرقية فيه، سواء كنت ألبانيا أو صربيا أو تركياً أو بوسنياً أو من البوشناق أو من الغجر أو غورانياً أو أشكالياً أو مصرياً أو كرواتياً، أي أثر على الكيفية التي تعامل بها في العمل أو في الشارع أو في المحكمة''.

وسوف تواصل باكستان بوصفها عضواً في المجلس ومساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقديم الدعم للسيد هولكيري في تعزيزه تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونتطلع إلى دراسة خطة العمل التي تعدها البعثة لتنفيذ المعايير الثمانية المحددة في وثيقة المعايير. بيد أننا ننوه أيضاً بالصعوبات التي يصادفها السيد هولكيري في إعداد خطة العمل المذكورة. وفي مصلحة صرب كوسوفو أن يشاركوا في أفرقة العمل كما أن في مصلحة المؤسسات المؤقتة أن تقدم للسيد هولكيري تعاونها الكامل في جميع المسائل. والواقع أن في مصلحة جميع الأطراف أن تعمل على تنفيذ وثيقة المعايير. ومع ذلك فإننا نحث السيد هولكيري والبعثة إلى إيجاد طرق للتعجيل بوضع خطة العمل. فهي أهم من أن تصبح رهينة لعناد جانب أو آخر. ومن شأن التراخي في العمل، كما حذر السيد هولكيري ذاته، أن يترك كوسوفو مجتمعاً مصاباً بالشلل، وربما لمدة سنوات قادمة.

ومع أن من المهم التصدي للمعايير الثمانية جميعاً، نرى أن المجالات الثلاثة الرئيسية الجديرة بالأولوية العاجلة هي الاقتصاد وسيادة القانون واستدامة العودة، والمسائل المتصلة بها وهي حرية التنقل، وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا وعودهم، وحقوق الملكية. وحرية الحركة وحق العودة بأمان وكرامة هما من الحقوق الأساسية لجميع اللاجئين، وليس فقط في كوسوفو، فهما حق يلزم التصدي له في جميع الأمكنة. وبالمثل فإن السلام والتنمية غير قابلين للتجزئة. ولا سبيل إلى استدامة السلام بدون تنمية اجتماعية – اقتصادية مستدامة في كوسوفو، كما في الحالات المشابهة. وأخيراً، تتسم سيادة القانون بأهمية خاصة لكوسوفو، ليس بسبب العنف المرتبط بالعدوان العرقي في الماضي، وإنما أيضاً بسبب الجريمة المستوطنة العابرة للحدود التي ما برحت عدواها تغطي جزءاً كبيراً من منطقة البلقان.

ولا تزال مسألة الحوار بين بلغراد وبريشتينا من المسائل المحورية. ونشجع بقوة إجراء هذا الحوار. ونرحب باستعداد المؤسسات المؤقتة للمضي في هذا المجال، ونتطلع إلى قيام حكومة جديدة في بلغراد تقبل هذا العرض. وستكون هذه أول خطوة في بناء الثقة بين الجانبين، فهي بطبيعة الحال خطوة لا غنى عنها لتمكينهما من تناول مسألة المركز الشائكة رغم أهميتها بفعالية. كما أن تفكيك المؤسسات الموازية، التي ما زالت تقوض السلام والمصالحة في كوسوفو، ضروري لعملية بناء الثقة.

ونتطلع إلى إجراء الانتخابات في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر، ونرجو أن تشارك جميع الطوائف، وخاصة صرب كوسوفو، في تلك العملية مشاركة كاملة.

أما تحفظات باكستان على مسألة ”المعايير قبل المركز“ فمعروفة. ولا نود أن يصبح ذلك النهج سابقة في الحالات المشابهة في مناطق أخرى من العالم. ومع موافقتنا على أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مكلفة بتنفيذ سياسة ”المعايير قبل المركز“، فلا ينبغي أن يحول ذلك دون مناقشة مجلس الأمن لمسألة المركز وتناولها على نحو بناء بغية إيجاد حل عادل ودائم. وينبغي على الأقل أن نبدأ في ذلك قبل الموعد المستهدف بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥ المحدد في وثيقة المعايير.

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة. لقد استرعى اهتمامنا بعض ملاحظات في الآونة الأخيرة، بعضها للسيد هولكيري، مؤداها أن مستقبل كوسوفو يكمن في الأسرة الأوروبية. ولا نشك في ذلك. ولكن كوسوفو لا تنتمي إلى أوروبا وحدها، فلها ثقافة وتاريخ يتجاوزان حدود أوروبا. لذلك لا يمكن أن تصبح عملية بناء السلام وتعزيز المصالحة والرخاء في كوسوفو عملية أوروبية خالصة. وعلى وجه الخصوص، نحث كلا من السيد هولكيري وفريق الاتصال المعني

بكوسوفو على العمل مع منظمة المؤتمر الإسلامي لكفالة أن يكون الحل المختار لكوسوفو حلاً دولياً حقيقياً، لا سيما وأن كوسوفو لا تزال خاضعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ولا يمكن للمشاركة من جانب أقصى عدد من الشركاء إلا أن تساعد على ضمان النجاح لعملية السلام والمصالحة وإعادة الإعمار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن يؤكد لكم تعاونه. ونود أيضا أن نهنئ سلفكم، السفير مونيوز، ممثل شيلي، الذي وجَّه عملنا في شهر كانون الثاني/يناير بمقدرة ومهارة.

أصغينا بانتباه شديد للبيان الشامل جدا الذي أدلى به السيد هاري هولكيري بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد كان بالفعل بيانا ممتازا وذا صلة وثيقة بالواقع. ونود هنا أن نشيد عن جدارة بالسيد هولكيري وبفريقه على التزامهم الثابت بالاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بالبعثة، التي يثبت عملها أنه مفيد على نحو خاص في إضفاء سمة الاستقرار على الحالة في كوسوفو. إن سرده الشامل والشخصي للأحداث أوضح لنا بجلاء أين أُحرز تقدم كبير وسمح لنا بالتعرف على المجالات التي حدثت فيها تطورات أقل إيجابية – مجالات تتطلب تحسينات فعالة.

وفي ذلك الصدد، توضح لنا المعلومات المقدمة فعالية آلية الاستعراض. ونحن نرحب بالخطوات الملموسة المتخذة لكي ندعم كوسوفو في سعيها إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية عاملة من شأنها أن تجمع بين جميع أهالي المقاطعة.

ومن ذلك المنظور، نود أن نشدد على أهمية التمثيل المتعدد الأعراق والشمول، وأيضا على ضرورة مراعاة المصالح الحيوية للأقليات وحماية حقوقها الثقافية وهويتها.

ويتعين تشجيع عملية تطوير النظام القانوني المحلي في كوسوفو الجارية عن طريق إصدار تشريعات جديدة، حيث أن الهدف هو تأسيس الإدارة الإقليمية على أركان صلبة على الصعيدين المركزي والإقليمي، بوصف ذلك جزءا من عملية اللامركزية. ونعتقد بأنه ينبغي للبعثة كفالة احترام السلطات المخصصة. وبالمثل، يجب بذل جهد متواصل لنزع الطابع السياسي عن إدارة كوسوفو ولتفادي إنشاء إدارتين متوازيتين في المقاطعة، بسبب دعم بلغراد المتواصل للسكان الصرب في العديد من الأماكن.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في إنشاء وتعزيز حكم القانون. وإن التعزيز المتواصل لدائرة شرطة كوسوفو وللنظام القضائي في كوسوفو عن طريق إدماج الأقليات والمساواة بين الجنسين، مما يساعد على توسيع القاعدة الاجتماعية، لهو من الأمور الأساسية لتحسين الحالة الأمنية. ويرتبط ذلك الهدف أيضا بالنهج الإقليمي للبعثة في مكافحة الجريمة المنظمة.

ويمكن أن يكون للتقدم المحرز في هذه المجالات تأثير حاسم في المساعدة على تطبيع الحالة فيما يتعلق بحرية الحركة والإسراع الملحوظ في العودة المستمرة، ويمكن تشجيع ذلك باستعادة الخدمات الأساسية العامة.

وعلاوة على ذلك، تستحق توصية الأمين العام بتحويل فيلق حماية كوسوفو إلى وكالة مدنية منضبطة للطوارئ دراسة دقيقة، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الهيكلية بين تلك الهيئة ودائرة شرطة كوسوفو. ونود أن نعرف ما إذا كانت هذه الدراسة تحظى بالموافقة.

إن الحالة الاقتصادية في كوسوفو، التي وصفها الأمين العام بأنها واحدة من أفقر الاقتصادات في منطقة فقيرة، صعبة بالفعل، وتتطلب أن يوفر المجتمع الدولي مساعدة مالية أكبر بغية كفالة النمو الاقتصادي المستدام في الإقليم. وفي ذلك الصدد، يبعث معدل البطالة في المقاطعة على القلق على نحو خاص، وهناك حاجة لإسراع تنفيذ الإصلاحات الضرورية بغية القضاء على تلك العوامل التي تبطئ النمو، بما في ذلك الإمداد بالكهرباء وبيئة الاستثمار والخصخصة المقترحة والحالة السيئة المتعلقة بحقوق الملكية، وبالطبع، مكافحة التدليس والاختلاس.

والعلاقات يجب تطبيعها بين المقاطعة وبلغراد. ويمكن أن نساعد هذا التطبيع باستعادة علاقات العمل مع المؤسسات المؤقتة في كوسوفو. ويرحب وفد بلادي بوجهة النظر المتفتحة لسلطات بلغراد مقابل الحوار فيما بين الطوائف. ويجب أن يكون هذا الحوار شاملا وأن يتضمن أكبر عدد ممكن من جوانب إدارة كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، يجب أن تسرع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملها بشأن الوساطة فيما بين المجتمعات المحلية المتعددة، بغية اعتماد خطة عمل لكفالة التنفيذ المتسق لسياسة المعايير قبل المركز. ويجب اغتنام كل فرصة للسلام وعلى وجه السرعة بغية تعزيز العملية الحالية.

وبالنيابة عن وفد بلادي أود أن أغتنم هذه الفرصة السانحة لكي أدين الهجمة الإرهابية البشعة على مترو موسكو. ونقدم تعاطفنا للأسر المكلومة ولشعب روسيا.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في هذا الاجتماع الأول أود، سيدي، أن أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم للمجلس. وأود أيضا أن أشكر السفيرين مونيوز وماكيرا على قيادتهما للمجلس.

أود أيضا أن أشارك الآخرين الذين أعربوا قبلي عن مواساتهم للحكومة الروسية، بل إننا يجب أن ندين جميع أعمال الإرهاب ضد الأبرياء، أينما وقعت. وأود أن أعلن تأييدي للملاحظات التي سيدلي بها في وقت لاحق السفير راين بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

أشكر السيد هولكيري على تقريره وعلى المساهمة التي تقدمها لكوسوفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لقد تحقق تقدم كبير في كوسوفو منذ إنشاء البعثة، ولكن يتضح أن هناك الكثير الذي يجب عمله. وأود أن أطرح خمس نقاط بسيطة.

أولا، يحتاج جميع الساسة في كوسوفو إلى إظهار التزام أكبر بالتقدم المستدام في كوسوفو، وبتحمل مسؤولية حقيقية عنه. وينبغي أن يظهروا تصميما على تحسين حياة شعب كوسوفو. ونعتقد أن الوقت قد حان لجميع ساسة كوسوفو لكي يؤيدوا تأييدا كاملا جدول أعمال مشتركا والمعايير المتفق عليها. وتتضمن تلك المعايير حوارا بين بلغراد وبريشتينا، وينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تعين وفودا لذلك الحوار، ولا سيما للأفرقة العاملة، من دون تأخير إضافي.

ثانيا، المِلْكية تستتبع مسؤوليات. وتتوقع المملكة المتحدة أن تظهر المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي قدرتها على الحكم واهتمامها بجميع مواطني كوسوفو والتزامها بالإصلاح، بما يتوافق مع التكامل الأوروبي – باختصار، تنفيذ المسؤوليات المناطة بها بالفعل. وحينئذ فقط سنكون مستعدين للنظر في اقتراحات توليها مسؤوليات إضافية.

ولكن المسؤوليات المحجوزة في الإطار الدستوري للدول لا يمكن تحويلها انتظارا لتسوية مركز كوسوفو في المستقبل – مركزها النهائي. ونرحب بحضور مؤسسات

الحكم الذاتي المؤقتة اجتماعات الاستعراض الفصلية في مجلس الأمن، شريطة أن يكون كل وفد متعدد الطوائف. ولكن إضافة إلى ذلك، ينبغي لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تعترف وتقدِّر حقيقة أن المجلس يتوقع أن يصاحب هذا التمثيل تقدم ملموس.

ثالثا، تطرق السيد هولكيري إلى المعايير لكوسوفو، الواردة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي تظل، برأينا، السبيل الوحيد للتقدم صوب تسوية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التكامل الأوروبي. وإن عدم اشتراك صرب كوسوفو في المعايير وفي الأفرقة العاملة المعنية بالتنفيذ لا يتفق وتلك الأهداف. وينبغي لبلغراد، من جانبها، ألا تعوق حضورهم. وينبغي لها، بالأحرى، أن تشجع اشتراكهم.

إن شيئا من هذا لا يحدث في فراغ. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافق هذا المجلس على نهج قدم آلية لاستعراض التقدم المحرز بشأن المعايير. وتضمنت تلك الآلية العناصر التالية: استعراض تقدم مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير مرة كل ربع سنة؛ وسيفيدنا الممثل الخاص، عن طريق تقارير الأمين العام إلى المجلس، عن التقدم المحرز في كل من الفقرات التي ينبغي تقديم تقرير بشأنها؛ وأن يكون الاستعراض الرسمي في أواسط عام ٢٠٠٥ – أو قبل هذا الموعد إذا سمح التقدم بذلك – أساساً لتقرير ما إذا كان ينبغي البدء بعملية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأرى أنه ليس هناك شيء تلقائي بشأن تلك العملية. فإذا كانت كوسوفو قد أحرزت التقدم اللازم بشأن المعايير، ستبدأ حينئذ عملية لتحديد المركز النهائي وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ وإذا لم تكن هناك نتائج إيجابية للاستعراض في ذلك الموعد، سيتعين إجراء استعراض آخر في موعد لاحق. وأود، بعد إذنكم، أن أؤكد رسالة واحدة جد بسيطة. فلن يُتخذ أي قرار، في رأى المملكة المتحدة، بشأن عملية أو نتائج المناقشات المتعلقة بالمركز، إلى أن يتم الوفاء بالمعايير. وما زالت جميع خيارات المركز النهائي مطروحة على الطاولة في إطار مبادئ الاحترام التام للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعدد الأعراق، وتمثيل الأقليات.

إلا أنه يتعين، بالإضافة إلى ذلك، التأكيد على نقطتين رئيسيتين. سيكون التقييم سلبياً إن لم يحرز تقدم كاف، ولن تخرج العملية عن مسارها لأن البعض من كلا الجانبين يعترض عليها. لقد انتهي عصر المتطرفين في البلقان، ونرى أن من يعوقون التقدم لا يستحقون أن يكون لهم رأي فيما يتعلق بمستقبل كوسوفو.

رابعاً، نرحب كثيراً بالجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في سبيل التصدي للفساد. ويكمن اتباع هاتين الهيئتين لنهج قوي منسق في صميم التصدي لتلك المشكلة. ويتساوى في الأهمية كل من أعمال التحقيق والأعمال العلاجية. ولهذا نرحب بالتوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره. ولا يمكننا أن نتوقع من الطوائف المحلية أن تفي بمسؤولياتها إن لم يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته. ونتقدم إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالدعم السياسي الكامل والمستمر في ذلك الشأن.

خامساً وأخيراً، إن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بعثة كبيرة جداً. وتمثل هذه البعثة استثماراً شديد الأهمية لكل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ستضم حوالي ٠٠٠ ٨ موظف، وستكلف ما يقرب من ٢٧٠ مليون دولار. ولقد تغير دور البعثة منذ إنشائها في عام ١٩٩٩. والمطالب الآن مختلفة جداً. وأعتقد أنه علينا جميعاً الآن – وأنا أعرف أن السيد هولكيري نفسه يأخذ هذه المسألة مأخذ الجد الشديد – أن نتأكد من أن الهياكل المتوفرة لنا تؤدى دورها في وجه التحديات الماثلة

حالياً. والأولوية واضحة – التقدم بشأن المعايير – وينبغي مع إتمام عملية نقل الاختصاصات بموجب الفصل الخامس من الإطار الدستوري أن تنظر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو فيما إذا كانت مواردها موجهة توجيهاً جيداً كما ينبغي، أو إذا كان هناك بالفعل مجال للتغيير كجزء من الاستعراض الطبيعي لأي منظمة. والتحدي الذي ينبغي أن تتصدى له البعثة، بمساعدة إدارة عمليات حفظ السلام، هو أن تتأكد من أنها تتكيف لكي تحقق بكفاءة وبطريقة فعالة من حيث التكاليف أهدافنا المشتركة التي تكون في المستقبل لمصلحة كوسوفو وكل الكوسوفيين.

ولقد أبدى المجتمع الدولي التزامه بكوسوفو، وما زال يتمسك بهذا الالتزام. ونحن ملتزمون بتحقيق مستقبل أفضل لجنوب شرقي أوروبا. وتشارك المنظمات الدولية في مجموعها مشاركة كبيرة في الأعمال الجارية في المقاطعة. وحان الوقت الآن لكي تنشأ الشراكة مع سكان كوسوفو، لتقليل الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية، ولزيادة الملكية من جانب شعب كوسوفو. ولكن هذا يتطلب، على نحو حاسم الأهمية، توفر المسؤولية والالتزام بالمثل العليا وبما تم وضعه من معايير. وهذا هو ما نتوقعه من الكوسوفيين الآن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالاسبانية): سيدي، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أتمنى لكم كل النجاح.

وأود، باسم وفدي، أن أشكر بإيجاز الآخرين على ما وجهوه إلينا من كلمات رقيقة فيما يتصل برئاستنا للمجلس.

وأود أن أتقدم إلى الوفد الروسي بتعازينا القلبية فيما يتعلق بالهجوم الذي حدث في موسكو، وأرجو منه أن ينقلها إلى سلطات بلده وإلى من تأثروا بهذا الهجوم.

ومن دواعي السرور دائماً أن يكون السيد هولكيري موجوداً معنا هنا وأن نستمع إلى ما يقول. وأشكره شكراً جزيلاً على البيان الذي أدلى به هذا الصباح والذي أطلعنا فيه على الحالة على أرض الواقع في كوسوفو في الأشهر الأخيرة. وهو يعرف، من بياناتنا العديدة في الماضي، أن وفدنا يدعمه ويدعم موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في اضطلاعهم بولايتهم بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتطلب نجاح سياسة ”المعايير قبل المركز“ إحراز تقدم محدد فيما يتعلق بالمعايير. ولهذا نعتقد أن من المفيد جداً أن تكون هناك خطة عمل تسمح لنا بقياس مدى الوفاء بتلك المعايير. ومن المفيد أيضاً الآن أن تقوم البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بعقد اجتماعات في إطار أفرقة عاملة بشأن تلك المعايير. ونثق بأن ممثلي الصرب سينضمون في القريب إلى تلك الأفرقة العاملة.

ونؤيد كذلك التركيز على إجراء تقييمات في المستقبل، ونتفق مع السيد هولكيري بشأن ضرورة مساءلة المؤسسات المؤقتة، كل في مجال اختصاصها، عن التقدم المحرز نحو تحقيق تلك المعايير.

وبالمثل، ننتظر بتلهف نتائج الاستعراضات الدورية، وفي نهاية المطاف، التقييم التام للتقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة في سعيها لتنفيذ المعايير. وسيكون لهذا أثر حاسم الأهمية على التقدم المحرز في عملية تحديد موعد بدء العملية التشريعية، وتحديد المركز المقبل لكوسوفو، وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومن الأهمية بمكان أن تصبح المؤسسات المؤقتة متعددة الأعراق بحق وألا تصرف مسائل رمزية انتباه زعماء

كوسوفو عن مهمتهم الأساسية، وهي تحسين الحياة اليومية للسكان. ونرى أيضا أن من الضروري أن تظل جمعية كوسوفو تعمل في إطار صلاحياتها على نحو ما هو مقرر في الإطار الدستوري. ونكرر التأكيد على أنه ما لم تتم عودة المشردين داخليا واللاجئين بأعداد كبيرة وبصفة دائمة، وما لم تكن هناك حرية كافية في الحركة، وما لم تختف المؤسسات الموازية، لن يتسنى بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق يستطيع الجمع بين كل سكان كوسوفو بدون أي استثناء.

و يجب ألا يكون هناك أي ترهيب وعنف، وبخاصة ضد الأقليات. وبالتالي فإننا نشجب أعمال العنف المرتكبة ضد الطائفة الصربية في كوسوفو. ونأمل أن تصل الأطراف إلى تسوية مرضية وفي الوقت المناسب بشأن شفافية أساليب الخصخصة وأن يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة. وكان اكتمال نقل المسؤوليات غير المسندة إلى المؤسسات المؤقتة بموجب الفصل الخامس من الإطار الدستوري أمرا مشجعا.

أخيرا، ما من شك في أن الحوار بين بلغراد وبريشتينا وزيادة الاتصال بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمعية كوسوفو يساعد على تحسين الحالة لشعب كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل شيلي على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، على تعازيهم فيما يتعلق بالعمل الإرهابي الذي وقع في موسكو. وسننقل تلك التعازي إلى حكومة وشعب روسيا.

إننا نرحب بكم، سيدي الرئيس، وبترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر ونتمنى لكم كل النجاح في هذا المنصب. ونعرب أيضا عن امتناننا لسفير شيلي، السيد مونيوز، والوفد الشيلي بأجمعه على قيادتهم الماهرة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأيضا لرئيس البعثة، السيد هولكيري، على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمتها عن الحالة في الإقليم. وننوه بحضور مساعد وزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود، السيد بيروفيتش، في المجلس اليوم.

إن التقييمات الواردة في التقرير وبيان الممثل الخاص تتطابق إلى حد بعيد مع رأينا في العمليات الجارية في كوسوفو. وكان التطور الرئيسي في هذه المرحلة من تسوية كوسوفو إطلاق آلية استعراض تنفيذ مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة للمعايير التي وضعها المجتمع الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمين ١٢٤٤ (١٩٩٩) على أساس سياسة ''المعايير قبل المركز''، وكذلك تنفيذ التشريع المعمول به الآن في الإقليم. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في تنفيذ هذه العملية، وأن يكون ذلك بقيادة سياسية وثيقة من مجلس الأمن.

إن وثيقة ''المعايير لكوسوفو'' التي اعتمدها مجلس الأمن في البيان الرئاسي الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/26) تضع مجموعة من المعايير يكون تنفيذها دليلا قاطعا على تحرك الإقليم في اتجاه إنشاء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، مجتمع تكفل فيه المساواة في حقوق الإنسان، بما في ذلك الأمن، وحرية جميع ممثلي كل الطوائف في كوسوفو في التنقل وفي العودة إلى ديارهم، بصرف النظر عن أصولهم العرقية. وهذا هو بالتحديد السبب وراء تأييدنا

موقف الأمين العام وموقف قيادة البعثة المعلن بوضوح من أن أي محاولات لجعل المعايير مبهمة أو التهاون في تطبيقها تحت الضغط من أي جهات أمر غير مقبول.

ونحن نتفق مع الأمين العام في رأيه أن المضي قدما في تسوية كوسوفو لن يتسنى بدون إحراز تقدم بشأن المعايير. ولا تزال الحاجة تدعو إلى بذل جهد كبير في هذا الصدد. ومن الواضح أن المؤسسات الانتقالية للإقليم تقع على عاتقها المسؤولية عن تنفيذ المعايير في مجالات اختصاصها. وهنا، ينبغي، كما أكد على ذلك تقرير الأمين العام بوضوح، للبيانات الصادرة من زعماء الإقليم، بما في ذلك فيما يتعلق بالتزامهم بالتعدد العرقي، أن تدعمها الأفعال الحقيقية. ومن سوء الطالع، أننا نشاهد في الواقع العملي أن حقوق الأقليات كثيرا ما يجري تجاهلها. وهناك متطلبات أساسية فيما يتعلق بوضع السكان غير الألبان في كوسوفو لا يجري تنفيذها بشأن عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وليس هناك أمن موثوق أو متساو لجميع سكان الإقليم، وليست هناك مساواة شاملة في الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في شروط العمل المنصفة. ولا يوجد تمثيل كاف للأقليات، وفي المقام الأول الأقلية الصربية، في هياكل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي.

ونحن، شأننا في ذلك شأن بقية أعضاء المجلس، مستيقنون من أنه بدون تحسن أساسي في الحالة ستظل عملية بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو في حالة جمود.

ونشاطر الأمين العام شواغله بشأن محاولات قيادة المؤسسات المؤقتة في الإقليم وفي جمعية كوسوفو لتجاوز سلطتها، والتجاهل المستمر لمصالح الأقليات، بل وتحدي سلطة الممثل الخاص للأمين العام. ونحن نعتقد أن هذه الأعمال غير المقبولة دليل على التنصل الفعلي من قادة ألبان كوسوفو عن تنفيذ معايير المجتمع الدولي لكوسوفو.

ونتوقع من بعثة الإدارة المؤقتة أن تكمل على وجه السرعة خطة تنفيذ المعايير، وهي خطة توضح بتفصيل الإجراءات المحددة اللازمة لتنفيذ وثيقة ”المعايير لكوسوفو“. ونحن نتطلع إلى عرض مشروع الخطة على مجلس الأمن ومستعدون للنظر فيها على نحو بنَّاء. ونرحب بقرار الأمين العام بأن يقدم تقريرا فصليا إلى المجلس كجزء من آلية استعراض تقدم المؤسسات المؤقتة في تنفيذ تلك المعايير. وتقديم هذه التقارير ضروري، لأنه يشكل الأساس الذي يمكِّن مجلس الأمن من التقييم الموضوعي للتحرك نحو تنفيذ المعايير. ونحن نشارك في الرأي القائل بأهمية إشراك جميع الطوائف في كوسوفو بصورة بنَّاءة في إعداد الخطة ثم في تنفيذها. وننوه بعمل البعثة في هذه المجالات. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وأحد العناصر الأساسية في وثيقة ”المعايير لكوسوفو“ إقامة حوار مباشر بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك. ونحن نرحب بجهود الممثل الخاص في هذا الصدد. ونتوقع الإسراع بتحديد أسماء وفود الأطراف لجميع الأفرقة العاملة الأربعة وشروعها في عملها في الإطار الزمني الذي حدده السيد هولكيري.

وسيكون من العناصر الهامة أيضا في الجهود الرامية إلى التقدم بتسوية كوسوفو تعزيز الحوار البنَّاء بين البعثة وبلغراد. ويمكن أن تكون إحدى القنوات لهذا الأمر الفريق العامل الرفيع المستوى المشترك بين بلغراد والبعثة والمنشأ في عام ٢٠٠١. إن وراء العملية السياسية التي تهدف إلى تحديد المركز النهائي لكوسوفو يجب أن يكون مشروطا بتنفيذ المعايير التي وضعها المجتمع الدولي وبناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في الإقليم.

ونشارك الرأي بأن تنفيذ المعايير في الإقليم وإحراز نتيجة إيجابية في الاستعراض الشامل لتنفيذها – وقد تكون الفرصة الأولى لإجرائه في منتصف عام ٢٠٠٥ – لن يطلقا بشكل تلقائي العملية السياسية التي تحدد المركز النهائي للإقليم. ونؤمن بأنه لا بد أن يتخذ مجلس الأمن القرار ببدء تلك العملية. وروسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وبوصفها مشاركا في فريق الاتصال، تعتزم الاستمرار في المشاركة بنشاط في الجهود الشاملة للسعي من أجل إيجاد تسوية عادلة ومتوازنة ودائمة لمسألة كوسوفو.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي الإدانة التي أعربتم عنها، سيدي الرئيس، باسم المجلس فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في موسكو، كما يشارك في الإعراب عن التعازي لحكومة روسيا ولشعبها.

إننا نهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، كما نهنئ شيلي على مساعيها في الرئاسة أثناء الشهر الماضي.

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن شكرنا للسيد هولكيري. وتشارك إسبانيا في النداء الذي أطلقه إلى جميع القادة والطوائف في كوسوفو للمشاركة في العملية وللوفاء الكامل بالمعايير. وتشاطر الآخرين في حث جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة الكاملة في تلك العملية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هولكيري تكشف واقعا مختلطا من المشاهد التي تتصف بالبياض والسواد، وهي تكشف أنه أحرز تقدم في بعض المجالات وأنه ثمة جمود مثير للقلق في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، جرت بعض التحسينات في الحالة الأمنية وبشأن حقوق الملكية وبعض المسائل التشريعية والاقتصادية. ولكن من الواضح جدا أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بشأن الخصخصة، وعمليات عودة اللاجئين، والحوار المباشر، ومعاملة الأقليات، وهي عناصر أساسية للمعايير.

وكان إصدار وثيقة ”المعايير لكوسوفو“ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ معلما بالنسبة للمنطقة. فهي تحدد على الورق، بوضوح ودقة، الأهداف السياسية التي يريدها المجتمع الدولي لكوسوفو. وفي نفس الوقت، تؤكد الوثيقة من جديد مبدأ ”المعايير قبل المركز“، الذي يشكل أساس الفكرة بأكملها. وتعمل الوثيقة أيضا على تنشيط عملية ظلت ساكنة نوعا ما، بتوفير إطار مرجعي متجدد لموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المنتشرة في المنطقة وللسلطات المحلية، التي رحبت بالوثيقة. وحالما تصدر خطة تنفيذ المعايير، فإنها ستكون الوثيقة التكميلية الضرورية لتحقيق الأهداف الطموحة المبينة في وثيقة ”المعايير لكوسوفو“. وهي ستمكن مجلس الأمن من الحصول على معلومات مستجدة ومفصلة بشأن التطورات على أرض الواقع.

وفي ذلك الصدد، تؤمن إسبانيا بأن التأخير الذي يتضح أنه سيحصل في إصدار الوثيقة سيكون ضارا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ذاتها – إذ أنها حددت موعدا نهائيا لم يتم الوفاء به – وبالنسبة للعملية بالذات، نظرا للوقت المحدود المتاح لنا. وبعبارة أخرى، ليس لدينا سوى ١٥ شهرا، مع، دعونا لا ننسى، عمليتين انتخابيتين تجريان في ذلك الوقت. بيد أن تلك لن تكون مشاكل كبيرة إذا صدرت الخطة قريبا – كما أعلن في العديد من المناسبات – وإذا احترمت الفرضيات التي تستند إليها عملية السلام بأسرها حتى الآن.

وهنا، سأؤكد من جديد على بعض تلك الفرضيات التي تؤمن إسبانيا بأنه لا بد من أن تؤخذ في الحسبان في الأشهر المقبلة. أولا، من المهم ملاحظة أن الخطة ليست، وينبغي ألا تكون، وثيقة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن توفر الوثيقة أسلوبا عمليا للامتثال للمعايير التي أنشأها المجتمع الدولي ولتنفيذ هذه المعايير وتقييمها.

ثانيا، إن تنفيذ المعايير لا يخل بالقرار الذي يجب أن يتخذه مجلس الأمن بشأن بدء عملية المركز أو بمستقبل مركز المنطقة، كما يلاحظ الأمين العام بوضوح شديد في تقريره (S/2004/71). وعوضا عن ذلك، يشكل تنفيذ خطة العمل شرطا مسبقا لتهيئة مناخ ديمقراطي معقول يمكن أن يجري فيه الحوار بطريقة شرعية.

ثالثا، إننا ندرك أن هدف الخطة هو قياس التقدم الحقيقي المحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأحد المتطلبات التي تشكل لنا أكبر مصدر للقلق هو إحراز تقدم في الحوار المباشر مع بلغراد. ونحن نؤيد النداء الذي أطلقه السيد هولكيري إلى الجانبين لضمان أن تتمكن كل الأفرقة العاملة من بدء عملها في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، يجب ألا ننسى أن هدفنا المشترك هو أن نستعيد كوسوفو المتعددة الأعراق التي تستند إلى قيم من قبيل التسامح والاحترام المتبادل والتي يمكنها أن تقرر بحرية مستقبلها بالذات. والمؤسسات المؤقتة ، لا سيما جمعية كوسوفو، تتحمل مسؤولية خاصة جدا عن نجاح هذه العملية أو فشلها. ونحث هذه المؤسسات على إحراز تقدم في إنشاء إدارة غير سياسية بمشاركة الأقليات على جميع المستويات، بما في ذلك فيلق حماية كوسوفو، وفي تحقيق انتعاش اقتصادي في كوسوفو عن طريق إطار قانوني منصف وسياسة عادلة للخصخصة. وفضلا عن ذلك، نناشد صرب كوسوفو أن يشاركوا بشكل بناء في هذه العملية ، وهي عملية،كما نذكر جميعا، تحظى بتأييد المجتمع الدولي قاطبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة إسبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهتها إليَّ.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أشارك في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وفي الإشادة بالسفير مونيوز وبوفده على عملهما الفعال في الشهر الماضي بالنيابة عنا.

ونعرب أيضا عن تعازينا لحكومة روسيا وشعبها على الهجوم الإرهابي البشع الذي وقع اليوم في موسكو. إننا ندين هذا الهجوم وكل الهجمات المماثلة.

وأشكر أيضا الممثل الخاص السيد هولكيري على تقييمه الشامل للحالة في كوسوفو. إن الممثل الخاص يضطلع بمهمة جديرة بالإعجاب في فترة يجري فيها تنفيذ مبادرات سياسية رئيسية في كوسوفو، كما أنه يحظى بتأييد مطلق من حكومتي. وأرحب أيضا بمشاركة مساعد وزير الخارجية بيروفيتش اليوم.

إننا ندخل في مراحل البداية لآلية استعراض ستجري تقييما للتقدم الذي أحرزته كوسوفو في تنفيذ المعايير الثمانية المؤيدة دوليا، وهي آلية بدأها فريق الاتصال ويجري تنفيذها الآن تحت إشراف الممثل الخاص.

رحب مجلس الأمن بآلية الاستعراض هذه في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2003/26). وتؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما آلية الاستعراض هذه. ويقصد بها الحث على قيام كوسوفو بتنفيذ المعايير الثمانية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وهي المعايير التي تمثل الطريق الوحيد المتاح أمام كوسوفو لإعادة الأوضاع الاقتصادية والسياسية إلى طبيعتها، ولإيجاد بيئة آمنة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة دمجهم، ولخلق

مجتمع متعدد الإثنيات حقا ولإقامة علاقات طبيعية مع بلغراد ومناطق مجاورة أخرى، وأخيرا للشروع، إذا أنجز تقدم كاف، في عملية تقرير وضعها السياسي في المستقبل.

وأود أن أؤكد أن من بين المعايير الثمانية التي سيجري تقييم التقدم على أساسها، يتعين إيلاء الأهمية العليا لتلك المتعلقة بتأمين مستقبل متعدد الإثنيات لكوسوفو.

واليوم أخبر الممثل الخاص المجلس بالتقدم المحرز في صياغة خطة التنفيذ. وهذه الخطة توجه على نحو حاسم آلية الاستعراض التي أقرها المجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولذلك، من الضروري أن تعرض الخطة في وقت قريب حتى تتوفر لدى جميع الأطراف الفاعلة المعنية المؤشرات والعلامات التوجيهية الضرورية لتوجيهها في تنفيذ المعايير.

وحتى تكون عملية تنفيذ المعايير فعالة حقا ينبغي أن تشارك فيها الأطراف والمجتمعات كلها في كوسوفو. وفي هذا الصدد نشير باستحسان إلى مشاركة عناصر مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في الأفرقة العاملة التي دعا الممثل الخاص إلى اجتماعها لتنفيذ المعايير. ونحن نثني على قيادة رئيس الوزراء رجبي في هذا الصدد ونحثه ووزراء حكومته على المشاركة بنشاط ودون تحفظات في الأفرقة العاملة على تنفيذ المعايير، وعلى اتباع ذلك بإجراء ملموس فور عرض خطة التنفيذ.

وفي هذا السياق أود أن ألاحظ أن الولايات المتحدة لا تؤيد أن يتم في الوقت الحالي نقل ما يسمى بالاختصاصات المحددة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، على الرغم من توفر إمكانية المشاركة على نطاق أكبر من جانب مؤسسات الحكم المحلي في اتخاذ القرار في هذه المجالات، بينما تترك السلطة النهائية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

ومن المهم أيضا أن يشارك المجتمع الصربي في كوسوفو في الأفرقة العاملة على تنفيذ المعايير وأن يلبي دعوة الممثل الخاص الموجهة منذ وقت طويل إلى القيام بذلك. فالمشاركة في الأفرقة العاملة هي أفضل طريقة يمثل بها صرب كوسوفو مصالحهم، وعلى هذا النحو يمكن للمجتمع الصربي في كوسوفو أن يشغل مكانه المناسب في تشكيل مستقبل كوسوفو بوصفها مجتمعا متعدد الإثنيات. ونحث المجتمع الصربي في كوسوفو على الانخراط في هذه العملية.

إن الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا هو أحد المعايير الثمانية التي يمكن وينبغي أن يحقق التقدم الفوري بخصوصها. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن تقديم آلية الاستعراض خلق بيئة جديدة مواتية لأن تقبل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة المشاركة في الحوار المباشر. وندعو مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إلى المشاركة التامة في الحوار المباشر وندعو الحكومة في بلغراد إلى مواصلة المشاركة.

ونلاحظ بقلق خاص الإشارة في تقرير الأمين العام إلى ترسخ ما يدعى بالمؤسسات الموازية في كوسوفو، وهي مؤسسات أقامتها حكومة صربيا خارج نطاق مؤسسات كوسوفو الحاكمة التي ينص عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن وجود هذه المؤسسات يقوض جهود المسؤولين المنتخبين على نحو مشروع ويضر بالعلاقات القائمة بين الطوائف. وندعو الحكومة في بلغراد إلى وضع هذه المؤسسات في نطاق سلطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أو إلى إلغائها التام.

ونود أن نرى قيام كوسوفو بإحراز تقدم يكفي لتمكين المجتمع الدولي من أن يضع استعراضا إيجابيا في منتصف سنة ٢٠٠٥، وبما يمكننا من أن نشرع في تقرير وضع كوسوفو في المستقبل. بيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي بل ويجب عليه ألا يحجم عن إصدار حكم موضوعي على

الحالة. وإذا اختارت مؤسسات كوسوفو أن تنتهج سلوكا فاترا إزاء عملية المعايير وجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ألا يترددا في إصدار تقييم سلبي وفي تأجيل عملية تقرير الوضع المستقبلي. وفي هذه الأثناء، ستواصل الولايات المتحدة بذل كل ما في وسعها لمساعدة المؤسسات في كوسوفو في تنفيذ المعايير المقرة دوليا.

وأود أن أشكر السيد هولكيري مرة أخرى على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقوم هو وفريقه به في كوسوفو. وأود أن أذكر مرة أخرى الدعم غير المحدود من جانب حكومة بلدي لجهوده.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في المقام الأول أن أعرب عن الصدمة العميقة التي أصابت حكومة بلدي حيال الهجوم الذي وقع هذا الصباح في مترو موسكو، وأن أتقدم بتعازي الحكومة الألمانية إلى الشعب الروسي، وخصوصا الأسر التي أصابها ذلك الهجوم الإرهابي الغادر.

نود أن نرحب بكم، سيدي، على رأس المجلس لهذا الشهر وأن نطمئنكم إلى تعاون الوفد الألماني التام معكم في أدائكم لعملكم. وفي نفس الوقت، نود أن نشكر الوفد الشيلي على ما قام به من عمل أثناء رئاسته خلال شهر كانون الثاني/يناير.

ونقدم شكرنا أيضا إلى الممثل الخاص، السيد هولكيري، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها للمجلس.

وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به أيرلندا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدنا التام للممثل الخاص ولكل الجهود التي بذلها في بريشتينا. إن تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي (S/2004/71) رسم صورة دقيقة للتقدم الذي أنجز وللمهام الكثيرة التي ينبغي القيام بها في كوسوفو. ونشاطر، على نحو خاص، أمل الأمين العام في أن يترجم الانخراط الإيجابي لمسؤولي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في قضايا العودة هذه السنة إلى بيئة أكثر مواتاة بالنسبة إلى المشردين في جميع البلديات. وليس ما يبرهن برهانا أكبر على التقدم المحرز في تحقيق المعايير من إحراز زيادة كبيرة في عدد العائدين في ٢٠٠٤.

ويلاحظ الأمين العام أيضا التقدم الذي أحرزه فيلق حماية كوسوفو لجهة تحوله إلى منظمة مدنية فعالة تستجيب في حالة الطوارئ. وننوه بأن الفيلق أقر بالحاجة إلى التحقيق في المزاعم بتورط عدد قليل من أفراد الفيلق في أعمال إجرامية. ويجب على الفيلق أن يزيل عن نفسه أي وصمة تتصل بارتباطه بأعمال إجرامية وأن يؤكد هويته بوصفه منظمة مدنية ليس لها دور عسكري في كوسوفو. ونثق بأن بلدانا متبرعة أخرى ستنضم إلى ألمانيا في تمويل التدريب المدني للفيلق في هذه السنة حتى يستطيع مواصلة إحراز التقدم على هذا الطريق. ونحث أيضا مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على النظر في منح بعض التمويل الإضافي للفيلق من الميزانية الموحدة لكوسوفو.

وعلى الجانب السلبي، نشاطر انتقاد الأمين العام لبريشتينا وبلغراد لأنهما لم تشرعا بفعالية في إطلاق حوار مباشر. وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى التقدم بشأن مسائل عملية من قبيل الطاقة والأشخاص المفقودين والعودة، فإن من المعيب أنه لم تبدأ حتى الآن محادثات بشأن هذه المسائل. لقد أصدر الممثل الخاص دعوات من أجل عقد جلسات حوار مباشر بشأن الأشخاص المفقودين والطاقة في بريشتينا في ١٨ شباط/فبراير. وهذه فرصة ممتازة للشروع في الحوار،

ونحن نحث بريشتينا وبلغراد على أن ترسلا إلى هذه الجلسات أفرقة تكون مستعدة لإحراز التقدم الملموس.

ونعتقد أيضا أن من المفيد إلى أقصى حد أن تتخذ بلغراد موقفا أكثر إيجابية من وثيقة ''معايير كوسوفو'' التي قدمت إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. ومما يبعث على عميق قلقنا أن بلغراد تبذل نشاطا ظاهرا لثني صرب كوسوفو عن المشاركة في الأفرقة العاملة التي تقوم حاليا بصياغة خطة لتنفيذ المعايير. ويتحدد تقدم كوسوفو هذه السنة وفقا للخطة المشتركة لتنفيذ المعايير، وهي الخطة التي ستعرض قريبا. ويجب على الطوائف جميعا أن تنخرط انخراطا تاما في هذا المشروع الهام.

وأود أن أركز، بوجه خاص، على المعيار الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي أساسي لمستقبل كوسوفو، ووضع مشاريع اجتماعية في أيدي القطاع الخاص، ينبغي أن يعطي اقتصاد كوسوفو زخما ضروريا هاما. ونحن نشعر بالدهشة وخيبة الأمل لأن مسؤولي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وممثليهم في مجلس وكالة كوسوفو الاستئمانية لا يتبعون نهجا ذا طابع بناء أكبر لعملية الخصخصة. ومدراء وكالة كوسوفو الاستئمانية – بالرغم من بعض المخاطرة بأنهم قد يعرضون أنفسهم للمسؤولية القانونية الشخصية – مستعدون للتحرك قدما بخصخصة عدد كبير من المشروعات وطرح شركات إضافية للبيع في عطاء ثالث للخصخصة. ولن يستفيد أحد – ناهيك عن عمال كوسوفو العاطلين عن العمل – من اتخاذ موقف المتفرج بينما تتأخر تلك المعاملات بسبب عدم الاتفاق داخل مجلس وكالة كوسوفو الاستئمانية. ونأمل أيضا أن يكون بوسع مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدعامة الاقتصادية للبعثة العمل قريبا على وضع آلية فعالة للقضاء على مخاطر المسؤولية الشخصية التي يتحملها الآن العاملون في الخصخصة.

أخيرا، دعوني أختتم بالثناء، مرة أخرى، على جهود مجلس أوروبا لوضع خطة اللامركزية لكوسوفو. واللامركزية، إذا وضعت بشكل مناسب، ينبغي أن تزيد روح التعاون فيما بين الطوائف المختلفة في كوسوفو بتعزيز الشعور بالأمن والتمكين الذي ينشأ عن الحصول على مزيد من السيطرة على القرارات المحلية الأساسية. ومن شأن اللامركزية أن توفر أيضا آلية فعالة للقضاء على مؤسسات صرب كوسوفو الموازية غير الشرعية، التي تلطخ البنية الإدارية المحلية لكوسوفو. ويحدونا أمل كبير أن يكون بوسع البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تستفيد استفادة تامة من اقتراح مجلس أوروبا ، وأن يكون بوسعهما إحراز تقدم كبير في تحقيق اللامركزية خلال العام القادم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن امتناننا للسفير مونيوز ووفد بلده لقيادة أعمالنا بكفاءة خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أعرب عن أعمق تعازي للوفد الروسي بعد الاعتداء الإرهابي البشع الذي وقع اليوم في موسكو. وأخيرا، دعوني أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر السيد هولكيري والثناء عليه لإحاطته الإعلامية الشاملة ولعمله في كوسوفو.

يرحب وفد بلدي بإقامة آلية، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، لاستعراض التقدم الذي تحرزه المؤسسات المؤقتة نحو الوفاء بالنقاط المرجعية لسياسة ''المعايير قبل المركز''، وبإصدار وثيقة ''معايير من أجل كوسوفو''، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تضع بالتفصيل المعايير التي ينبغي لكوسوفو أن تنفذها. وبنفس الروح، يسرنا انتقال المسؤوليات ، في إطار الفصل ٥ من الإطار الدستوري، إلى

المؤسسات المؤقتة بنهاية عام ٢٠٠٣، الأمر الذي يشكل تطورا بالغ الأهمية من حيث أن ذلك الانتقال سوف يزيد قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين في بعض المجالات. إلا أن إكمال نقل المسؤوليات لا يزال هدفا يتطلب التحقيق . ويمثل الاجتماع الذي عقد في فيينا بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لبدء الحوار بين بريشتينا وبلغراد أيضا مبادرة إيجابية يمكن أن تساعد على توفير الثقة وتهيئة مناخ مؤات لتعاون بناء في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتستحق تلك المبادرة التأييد.

وقد أعطت تلك التطورات قوة دفع جديدة للسياسة الراهنة، التي من الضروري استدامتها بالاعتماد المبكر لخطة عمل تنفيذ المعايير. وفي ذلك الصدد، يعرب وفد بلدي عن تأييده للفريق القيادي، الذي يشترك في رئاسته الممثل الخاص ورئيس وزراء كوسوفو، لعقد اجتماعات الأفرقة العاملة تحقيقا لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، نعتبر أن الإكمال الناجح لتلك المهمة سيتطلب عملية شاملة. ونحن نؤكد ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للعقبات التي تعوق مشاركة كل الأطراف في العملية. ومن ناحية أخرى، يسر وفد بلدي أن يسمع أن بعض التقدم قد أحرز نحو تعزيز حكم القانون، ولا سيما في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وفي زيادة مشاركة الأقلية في نظام كوسوفو القضائي.

ومع ذلك، فإن النتائج الباهرة التي شهدناها في عملية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) عن طريق سياسة ”المعايير قبل المركز“ ينبغي ألا تحول انتباهنا عن الجزء الصعب من العملية أو عن التحديات التي لا يزال من الضروري مواجهتها قبل القيام بالاستعراض العام للتقدم في أواسط عام ٢٠٠٥. والواقع في كوسوفو يبين أن مهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومهمة المؤسسات المؤقتة صعبة وتمثل تحديا.

والحقيقة أن تقرير الأمين العام (A/2004/71) يكشف عن صعوبات وتحديات يقتضي التغلب عليها في الأشهر المقبلة. ومن المحتم أن تكثف البعثة والمؤسسات المؤقتة جهودها للوفاء بالمعايير المقبولة دوليا التي هي شروط مسبقة لبداية عملية سياسية تؤدي إلى تقرير وضع كوسوفو مستقبلا. وتعهد رئيس وزراء كوسوفو بأن ”الحكومة ستبذل قصارى جهدها للمساهمة في تحقيق هذه المعايير“ أمر مشجع.

إن بناء كوسوفو مزدهرة، وديمقراطية، ومتعددة الأعراق وتتسم بالتسامح هدفنا المشترك، وهو أيضا مسؤوليتنا المشتركة. والازدهار الاقتصادي في كوسوفو يتطلب، في رأينا، تهيئة فرص وظروف أساسية مؤاتية للتنمية الاقتصادية يمكنها أن تولد بنية أساسية، ويمكنها أن تخفض معدل البطالة المثير للجزع – الذي لا يزال بين ٥٠ و ٦٠ في المائة – ويمكنها أن تساعد على تحسين ظروف المعيشة في كوسوفو.

وعلاوة على ذلك، فإن بناء مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح في الإقليم يتطلب تعزيز عملية المصالحة والتفاهم، وتحقيق المعيار المتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية، وحماية حقوق الأقليات. والقضاء على أعمال التخويف والعنف – ولا سيما ضد الأقليات – وتحسين ظروف الأمن وزيادة حرية التنقل والمشاركة النشطة من جانب كل الطوائف في المؤسسات المؤقتة أمور بالغة الأهمية.

وإن تفكيك الهياكل الموازية في كوسوفو من شأنه أن يعزز أيضا الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات والنهوض بكوسوفو المتعددة الأعراق والتي يسودها الوئام. وتحقيق النجاح للعملية كلها سيتطلب التزاما حقيقيا من جانب كل أبناء كوسوفو ودعما ماليا وتأييدا سياسيا من

المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يتشاطر وفد بلدي رأي الأمين العام بأن عمل البعثة لا يمكن أن يستمر بوتيرته الحالية إلا إذا أتيح التمويل الضروري في المجالات الحاسمة، و إلا إذا استجيب لندائه لتوفير مساعدة مالية وغيرها من المساعدات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهانينا، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبوسعكم أن تتأكدوا من تعاوننا الكامل. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنهنئ الوفد الشيلي على قيادته الناجحة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وننضم إلى المتكلمين السابقين في إدانة الاعتداء الإرهابي في موسكو بأشد عبارات الإدانة الممكنة. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وللسلطات الروسية.

إننا نرحب بالسيد هاري هولكيري ونشكره على عرضه الشامل لتقرير الأمين العام (S/2004/71) بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد التزام أنغولا الثابت بتحقيق نتيجة سلمية للصراع في كوسوفو. وبالرغم من المصاعب، تشجعنا التطورات الإيجابية في عملية السلام، وأود أن أبرز بعضها.

إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة في كوسوفو نحو عملها الاعتيادي على المستويين المركزي والمحلي. ونستمد التشجيع من التحسن الذي طرأ على عمل الجمعية النيابية لكوسوفو في الأعمال التشريعية وكذلك من التقدم الذي أحرزته الإدارة المشتركة للبلديات. ولكن، ما زالت هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتحقيق المشاركة الأوسع من قبل الأقليات العرقية في هذه العملية. وقد ازداد عدد موظفي الخدمة المدنية في المؤسسات المؤقتة ازديادا مطردا ولكنه لم يصل حتى الآن إلى المستوى المنشود.

ومع أن الحالة الأمنية شهدت تحسنا، إلا أنها ما زالت مدعاة للقلق. فعلى الرغم من انخفاض الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية، وقعت بعض أعمال الجريمة في غضون الشهور الماضية، وما زالت الجريمة المنظمة تشكل عائقا في سبيل إرساء سيادة القانون.

ويمثل نشر قوة شرطة كوسوفو خطوة إيجابية في مكافحة الجريمة المنظمة، كما أن قوة حماية كوسوفو كوكالة مدنية لحالات الطوارئ حسنت قدرتها المهنية على مساعدة السكان المدنيين في مختلف حالات الطوارئ.

كما يرحب وفدي بتطوير المشاريع الاجتماعية الرامية إلى رفع مستوى معيشة السكان. ونعتبر أن هذا النهج يساعد على عودة اللاجئين والنازحين في ظل الأوضاع الأمنية. والتحدي الآخر هو الحوار بين بريشتينا وبلغراد. فنحن نحث الطرفين على الوفاء بالالتزام بالديمقراطية وبالعودة إلى الحوار المباشر والبنَّاء بشأن المسائل العملية ذات المصالح المتبادلة.

وما زالت التحديات الكبيرة تعترض الطريق، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون، وتحسين الأوضاع الأمنية وحرية الحركة بالنسبة لجميع المجموعات العرقية كوسيلة للتقدم نحو مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، قائم على احترام الحقوق الأساسية للإنسان، بغض النظر عن الانتماءات العرقية، وعلى مشاركة جميع المجموعات في العملية السياسية.

كما أنه لا بد من الانتعاش الاقتصادي للإقليم وتنميته من أجل ضمان عودة الحياة الاعتيادية بشكل مستدام إلى المجتمع في كوسوفو.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد وفدي على ثقته في استراتيجية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ”المعايير لكوسوفو“، كوسيلة أساسية للتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري. ويمكن لفرق العمل

في هذا الإطار أن تكون أدوات أساسية للنهوض بعملية السلام، ولتحديد المركز السياسي النهائي لكوسوفو.

ويحث وفدي جميع المعنيين في كوسوفو، وفي المنطقة، على التعاون البنَّاء مع الممثل الخاص للأمين العام بغية التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ''المعايير لكوسوفو''، من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء والمجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعبر عن الصدمة والسخط للهجوم المأساوي الذي نفذ في موسكو، وأن ينقل التعازي الحارة والمخلصة إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي من خلال زملائنا الممثلين في هذه القاعة.

أود في البداية، سيدي، أن أهنئكم على تولي رئاسة مجلس الأمن في الشهر الحالي. ولدينا الثقة الكاملة بأن عملنا سيسير تحت قيادتكم بكفاءة عالية. ونغتنم هذه الفرصة كذلك لتوجيه الشكر إلى سلفكم، السفير خيرالدو مونيوز، للكفاءة التي وجه بها عمل المجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أعرب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام، هاري هولكيري، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن العمل الهام الذي يقوم به كرئيس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويرحب وفدي أيضا بحضور مساعد وزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود، السيد زيلجكو بيتروفيتش، في اجتماع مجلس الأمن في هذا اليوم.

أود، بادئ ذي بدء، أن أؤكد من جديد التزام البرازيل المستمر بكوسوفو المستقرة الديمقراطية المسالمة المتعددة الأعراق. والبرازيل، كعضو في مجلس الأمن في العام ١٩٩٩، شاركت في المفاوضات بشأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الرامي إلى النهوض بالمصالحة والاستقرار والسلام في تلك المقاطعة التي مزقتها الحرب. وما زالت المُثُل التي آمنا بها حينذاك تحركنا اليوم.

ويظهر التقرير الأخير للأمين العام بأن الحالة متفاوتة، وأن عددا من التحديات ما زالت قائمة، وما زالت هناك حاجة إلى تحقيق الكثير. ولكن أهدافنا أصبحت الآن محددة، والطريق إلى الأمام أصبح واضح المعالم بشكل مطرد.

وفي هذا الصدد، يعتبر من التطورات الهامة إنشاء آلية لاستعراض تقدم المؤسسات المؤقتة نحو بلوغ أهدافها بالنسبة لمعايير سياسة المركز، وكذلك الشروع بوثيقة ''معايير لكوسوفو''.

وكما أشار السيد هولكيري في بيانه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر الماضي، تشكل هذه المعايير صفة للمجتمع العادي، وهي أهداف يسعى إلى بلوغها الجميع – الحكومة، والزعماء السياسيون، وفوق الجميع شعب كوسوفو. وعلى أساس هذه المعايير ستظهر كوسوفو أنها مستعدة لمناقشة مستقبل المركز.

ويرى وفدي أن التزام جميع الأفراد والجماعات بهذه المبادرة أمر في غاية الأهمية. ولا يمكن بناء كوسوفو المتعددة الأعراق وبمشاركة الجميع إلا بمشاركة الشعب مشاركة أساسية واغتنام كل فرصة لتحقيق ذلك. وقد يكون ذلك صعبا، ولكن كما قال الأمين العام، لن يؤدي الابتعاد عن المشاركة في المؤسسات المؤقتة وعن العملية السياسية إلا إلى عرقلة التقدم.

إننا نتطلع الآن إلى خطة العمل لتنفيذ المعايير. ونتوقع من ممثلي جميع الأقليات، وخاصة ممثلي الصرب في كوسوفو، المشاركة في فرق العمل التي تم إنشاؤها.

إن مسألة العلاقات بين السلطات في كل من بريشتينا وبلغراد مسألة أساسية في هذه المرحلة. وبوسع كلا الطرفين فعل المزيد لإعطاء العملية السياسية زخما فعالا. ولا يجوز للمؤسسات المؤقتة أن تواصل رفضها الحوار مع بلغراد بشأن المسائل العملية ذات المصالح المتبادلة. ويصل هذا التردد إلى حد التعطيل عندما يخفق في تعزيز الثقة بين الأطراف. وندعو حكومة كوسوفو أن تعيّن في أقرب فرصة ممكنة وفودها المتعددة الأعراق إلى كل من فرق العمل الأربع، بغية القيام بأعمال المتابعة الملائمة لاجتماع فيينا المنعقد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وينبغي لبلغراد، بدورها، أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات عن مواقفها بشأن وثيقة ”معايير لكوسوفو“، وينبغي لممثلي الصرب أن يشاركوا في المناقشات بشأن تنفيذ هذه المعايير.

وبوسع السلطات في بلغراد أن تؤدي دورا إيجابيا فيما يتعلق بالهياكل الموازية التي يديرها الصرب. فوجود هذه الهياكل على الرغم من إنشاء هياكل رسمية في نفس المناطق، يضر بشكل واضح بسيادة القانون في سائر الإقليم وبالعلاقات الداخلية بين المجموعات.

لقد سعدنا بالتقارير حول تجدد روح التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة كوسوفو، ونشيد باستكمال نقل المسؤوليات، في نهاية العام ٢٠٠٣، عملا بالفصل الخامس من الإطار الدستوري، من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات المؤقتة.

ويظهر عمل الحكومة والجمعية النيابية تقدما مطردا في مستوى نضوج هاتين المؤسستين في الأشهر الماضية. ويتجلى ذلك في اعتماد ميزانية ٢٠٠٤، التي عممها السيد هولكيري في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولا بد من التنويه بأن تلك الميزانية هي الأولى التي أعدها ووجهها وزير المالية والاقتصاد في كوسوفو.

ومع ذلك لجأت الجمعية النيابية إلى ممارسة اعتماد إعلانات وقرارات خارجة عن نطاق اختصاصها. وينبغي تجنب هذا المنحى بكل حزم. ويبدو كذلك أن قدرات البلديات آخذة في التحسن، ولكن هذا التطور سيصبح موضع شك إذا ما استمرت في اتخاذ قراراتها، وهو غالبا ما يحدث في واقع الحال، بدون أن تعبر تلك القرارات عن آراء المجتمع المدني والأقليات. ونحن نحث البلديات على اتخاذ مواقف أكثر شفافية وأن تكون علاقاتها أكثر انفتاحا إزاء قواعدها الانتخابية.

وفيما يتعلق بانتخابات الجمعية النيابية التي ستجري في هذا العام، يسرنا إنشاء الأمانة العامة لهيئة الانتخابات المركزية، والدعم الذي تقدمه لهذه العملية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتوقع أن تعرض بعثة الأمم المتحدة في وقت قريب الإطار التنظيمي للانتخابات، على أساس التوصيات التي أعدها الفريق العامل المعني بالانتخابات.

إن أعمال الجريمة المرتكبة بدوافع عرقية وغيرها من أعمال الإكراه والتمييز المتعلقة بالأقليات في كوسوفو ما زالت تشكل مصدر قلق لوفدي، على الرغم من الاتجاه نحو الاستقرار في حالة الجريمة منذ ١٩٩٩، كما جاء في التقرير. والوسائل اللازمة لمكافحة هذه الحوادث واضحة، وقد أكدها المجلس، والأمين العام، وقيادة بعثة الأمم المتحدة مرارا وتكرارا، أمام سلطات كوسوفو المركزية والمحلية. فأولا، ينبغي إظهار التصميم الحازم إزاء مسؤوليات التحقيق ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وثانيا، ينبغي النهوض بسياسة رسمية من التسامح والتعايش السلمي إزاء الأقليات، على أن تتضمن مشاركتهم الأوسع في عملية صنع القرار وإتاحة فرص أكثر إنصافا أمامهم لدخول وظائف الخدمة

المدنية، بما في ذلك نظام القضاء والشرطة. وليس هذا فحسب، بل ينبغي لهذه السياسة أن تتضمن أيضا دعم المؤسسات المختلطة عرقيا، وخاصة المدارس.

ولا يمكن التغلب على ضغائن الماضي إلا باتخاذ خطوات إيجابية تتوخى الجمع بين الناس بدلاً من تنفيرهم. ويمكن لتحسينات من هذا القبيل أن تعطي بالتأكيد حافزاً كبيراً لعودة الأقليات إلى كوسوفو. فمن دواعي القلق أن يظل معدل العودة بطيئاً للغاية، حيث يقل عدد العائدين عن ٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣.

وبالمقابل، نثني على البعثة لأخذها بنهج إقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة، بمشاركة من الجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. كذلك يبدو أن التعاون آخذ في التحسن بين الشرطة الصربية والبعثة، مما يتيح إنفاذ الإجراءات المتخذة ضد المجرمين. ويعرب وفدنا عن ترحيبه بالجهود المبذولة لاستئصال أعضاء فيلق حماية كوسوفو الذين تربطهم صلات بمنظمات المتطرفين والجريمة المنظمة. ولا يزال عمل فيلق حماية كوسوفو يتحسن بوصفه وكالة مدنية للطوارئ. فهو يتدخل ٣٠ مرة شهرياً في المتوسط في حالات طوارئ مختلفة، منها حرائق الغابات والسيول. وهذه تطورات مشجعة.

ولا تزال كوسوفو من أفقر الاقتصادات في المنطقة. وبالرغم من أن المعدل المتوقع للنمو السنوي يبلغ حوالي ٤,٥ في المائة، فإن هذا المعدل أقل مما كان عليه في السنوات السابقة، ويعزى هذا أساساً إلى انسحاب المانحين الدوليين، وفقاً لتقرير الأمين العام. لذلك فإننا نؤكد ما للمساعدات الأجنبية من أهمية محورية في الحفاظ على مستويات النمو والرخاء الحالية في كوسوفو. ونهيب بالجهات المانحة الدولية أن تواصل دعمها للإقليم.

بيد أن التنمية المستدامة ستتوقف على قدرة أهل كوسوفو أنفسهم على تحسين الأوضاع من أجل الاستثمار. وفي هذا الصدد، ننتظر من المؤسسات المؤقتة أن تنهض بمسؤولياتها. ذلك أن حوافز الاستثمار تشمل بعض الملامح الأساسية كالإدارة المتسمة بالشفافية والعدل والفعالية وتمتع كل فرد بالاحترام في المجتمع. فلا يتوقف الإصلاح الاقتصادي على القوانين التنظيمية فحسب، رغم أهميتها، وإنما أيضاً على حدوث تغير فعلي في طريقة التفكير.

وأخيراً، أود أن أثني على الأعمال التي تقوم بها البعثة، والتي يقوم بها شريكاها، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أعرب عن تأييدي لنداء الأمين العام طلباً للمساعدة المالية وغيرها من المساعدات في المهام القيمة الكثيرة الجاري الاضطلاع بها على أرض الواقع. ويعرب بلدي عن التزامه بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على الوجه الأكمل، وبسياسة ”المعايير قبل المركز“ بوصفها الخيار الوحيد المعقول لكي تنعم كوسوفو بالتعددية العرقية والديمقراطية والسلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): باسم وفدي، أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة المجلس. ونتقدم بالشكر أيضاً لوفد شيلي على ما قام به من عمل ممتاز في كانون الثاني/يناير.

وتشترك فرنسا بإخلاص معكم في عبارات العزاء التي أعربتم عنها للوفد الروسي فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع هذا الصباح في موسكو.

كما أود أن أرحب بحضور مساعد وزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود، السيد بيروفيك في هذه الجلسة.

وأشكر بدوري السيد هولكيري على ملاحظاته، التي تكمل بشكل مفيد تقرير الأمين العام. وتعرب فرنسا عن تأييدها الكامل للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي الأيرلندية بعد قليل. ولذا سأقتصر في بياني على بضع ملاحظات موجزة.

أولاً، نرى أن تقديم آلية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعايير قد أعطى زخماً إيجابياً جديراً بالترحيب للتعاون بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وبين المجتمع الدولي. بيد أن هذه الاحتمالات الطيبة يجب أن تنعكس الآن في إجراءات ملموسة. وندرك جيداً أن إعداد خطة لتنفيذ المعايير سوف يتطلب قدراً كبيراً من العمل. ولذلك فإننا ندعم جميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لكفالة أن تتاح الخطة بأسرع ما يمكن. ومن المستصوب أن يجري التشاور عن كثب مع المؤسسات المؤقتة ومع بلغراد. وما دام الأمر كذلك، فمن الواضح أن طول المدة التي تستغرقها هذه المشاورات سيقلل الوقت المتاح أمام المؤسسات المؤقتة لتنفيذ المعايير قبل إجراء الاستعراض الشامل في منتصف ٢٠٠٥. ولدينا ثقة كاملة بأن السيد هولكيري سيتوصل إلى توازن ملائم.

ثانياً، سوف تشكل خطة التنفيذ وثيقة هامة. وستوفر محكاً لقياس التقدم الذي تحرزه المؤسسات المؤقتة صوب تنفيذ المعايير. وبإصدار تقرير الأمين العام القادم، وكل ثلاثة أشهر بعد ذلك، سنتمكن سوياً وبشفافية كاملة من تقييم النقاط المرجعية التي يتم بلوغها. وهذه مسألة تتعلق بالتنفيذ العملي لسياسة ''المعايير قبل المركز''. وتتمثل هذه السياسة، التي تتمتع بدعم المجتمع الدولي، في اشتراط أن تحرز المؤسسات المؤقتة، والمؤسسات المؤقتة وحدها، تقدماً قبل أن يتسنى مناقشة مسألة المركز. لذلك يجب أن توجه الخطة بوضوح إلى المؤسسات المؤقتة وإليها وحدها. فأي غموض في هذا الصدد من شأنه أن يشوش رسالتنا المشتركة. ويحظى السيد هولكيري في هذه النقطة أيضاً بثقتنا الكاملة.

ثالثاً، أود التشديد على أملنا في أن تؤكد استعراضات التقدم الربع سنوية الزخم الإيجابي الذي يلاحظ منذ تشرين الثاني/نوفمبر. فمن شأن اطراد التقدم أن يمكننا من التطلع بشيء من التفاؤل إلى الاستعراض الشامل المقرر إجراؤه في النصف الأول من ٢٠٠٥. بيد أن من الواضح أن الاستعراض الشامل لن يشكل إشارة ببدء المناقشات تلقائياً بشأن المركز. وأرى أننا متفقون جميعاً في التأكيد مجدداً على أنه لا يوجد أداة تحدد تلقائياً موعد البدء في مباحثات المركز. ولا شيء غير إحراز تقدم مستمر ومطرد سيتيح لنا أن نقرر متى ينبغي أن تبدأ عملية المركز النهائي.

وأخيراً، أختتم بالإعراب عن تأييدي لعبارات التشجيع التي وجهها الأمين العام لبلغراد وبريشتينا في تقريره. فمن المهم أن تسهم صربيا والجبل الأسود وصرب كوسوفو على وجه السرعة في إنجاز خطة تنفيذ المعايير. ولا يمكن أن يؤدي عدم مشاركتهم الحالية إلا للإضرار بمصالحهم. ونشجعهم بقوة على المشاركة مع السيد هولكيري في العملية التي بدأها المجتمع الدولي. ويجب على المؤسسات المؤقتة بدورها من الآن أن تؤكد التزامها بتنفيذ المعايير. ومن الدلائل الواضحة على ذلك دخولها في حوار مباشر مع بلغراد، فليس هذا أحد المعايير الثمانية فحسب، كما أكد عدة متكلمين قبلي، بل من شأنه أيضاً أن يعزز جوانب واقعية كثيرة في الحياة اليومية لشعب كوسوفو. لذا نرجو أن تبعث بريشتينا قريباً بإشارة إيجابية في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لي.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نشترك مع أعضاء المجلس الآخرين في تهنئتكم يا سيدي على توليكم

رئاسة المجلس هذا الشهر ونعرب عن التزامنا بالتعاون معكم وتقديم دعمنا لكم ولرئاستكم.

كما نهنئ السفير مونيوس والوفد الشيلي على رئاسة موفقة في الشهر الماضي.

ونتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الأخير ولممثله الخاص، السفير هاري هولكيري، على الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها لنا اليوم.

كما ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن الغضب الشديد والإدانة للتفجير الانتحاري الذي وقع في موسكو اليوم ونقدم تعازينا لأسر الضحايا ولحكومة الاتحاد الروسي وشعبه. وسيكون لهذه العبارات بالطبع مزيد من القوة والمعنى إذا استطاع المجتمع الدولي إعداد تدابير لاتقاء هذه الأعمال الإرهابية.

ولا يتيح لنا كوني المتكلم الثالث عشر بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وتكلمي بعد فرنسا والبرازيل، الكثير مما نقوله زيادة على ما قاله الآخرون بالفعل. ونود رغم ذلك أن نبدي بعض الملاحظات والأفكار.

أولا، إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست بعثة حفظ سلام عادية. فبناء القدرات والتنمية عنصران هامان في البعثة. ويتمثل أحد أهداف قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) في بناء مؤسسات مستقلة للحكم الذاتي وتحويل المسؤولية الإدارية إلى تلك المؤسسات.

ثانيا، نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت في كوسوفو في الأشهر العديدة الماضية. وأكثر علامات التقدم تشجيعا هي المناخ المتجدد للتعاون بين البعثة وحكومة كوسوفو، الناجم عن إطلاق تركيبة ''المعايير قبل المركز'' في شهر كانون الأول/ديسمبر، والإعلان، قبل ذلك بشهر، عن آلية من شأنها أن تستعرض تنفيذ بريشتينا للمعايير. ونذكر أيضا تطورات إيجابية أخرى في مجالات من قبيل التشريع على كل من الصعيدين المركزي والمحلي للحكم الذاتي، وأيضا نقل المسؤوليات غير المخصصة للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وتزداد أيضا عودة الأقليات. وذُكر قبل عدة أيام أن البعثة ومجلس اللاجئين الدانمركي يسرا العودة الآمنة والناجحة لأربعة أفراد من صرب كوسوفو بعد أربع سنوات من هربهم من ديارهم في بريشتينا. مع ذلك ما زال هناك الكثير الواجب إنجازه.

ثالثا، يظهر التقرير الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام (S/2004/71) أن الحاجة تقوم إلى قدر إضافي كبير من العمل لبلوغ النقاط المرجعية تمهيدا لأي نوع من أنواع المركز النهائي لكوسوفو. وتتضمن هذه المجالات القضاء ودائرة الشرطة ونظام العقوبات وحقوق الأقليات والأشخاص المشردين. وتذكر الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥ من التقرير أن الهياكل الإدارية المتوازية وأيضا الافتقار إلى المشاركة في المؤسسات المؤقتة ومشاركة الزعماء المحليين والمؤسسات المحلية في العملية السياسية تعرقل إحراز تقدم حقيقي. وقد ذكرت جميع الوفود هذه الهياكل المتوازية، ونود أن نعرف مدى كثافة هذه الهياكل المتوازية وما هو أثرها على العملية السياسية وكيف يمكن إزالتها وكيفية مشاركة الزعماء المحليين والمؤسسات المحلية في العملية السياسية.

رابعا، نرحب ببيان الممثل الخاص للأمين العام بأنه ستبذل جهود لفتح حوار أو إعادة فتح حوار بين بلغراد وبريشتينا. وذكر التقرير أيضا أن بلغراد لا تزال ترى أن ''المعايير قبل المركز'' وثيقة غير مقبولة وكانت ترى أن المشاورات لم تكن كافية. وذكر التقرير أيضا أن قيادة كوسوفو الصربية أبعدت نفسها عن الوثيقة، مثلما فعل بعض من زعماء الألبان. ولماذا يحدث هذا؟ إن البعثة عمرها أكثر من أربعة أعوام وتولى رئاستها ممثلان خاصان للأمين العام. وحيث أنه حدث تحسن كبير هناك، فلا يجوز السماح

لهذه المعضلة أن تبقى معلقة على سور الريبة، وينبغي أن يسمح لها بأن تسقط، حالها حال هبيت دمتي. ومن شأن هذه السقطة أن تتمخض عن نتائج إيجابية لا لكوسوفو فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها. ونقترح أنه بالإضافة إلى الأفرقة العاملة، من شأن مراكز تنسيق الاتصالات أن تروج لتدابير بناء الثقة والتعاون بغية تسوية القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأذكر أنه، حينما كانت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تتفاوض مع الصين بشأن مدونة سلوك لبحر الصين الجنوبي، كانت مراكز التنسيق مفيدة جدا.

خامسا، اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لدينا ٥٥ من الفلبينيين في شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونود أن نعرف كيف تكفل شرطة البعثة السلام والاستقرار ومكافحة الجريمة المنظمة. ومثلما قال ممثل المملكة المتحدة يحتاج كل من الأطراف الفاعلة في المنطقة والساسة والبعثة وقوة كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والمسؤولون الدبلوماسيون إلى تحقيق قدر أكبر من التعاون والشراكة فيما بينهم. ويمارس الممثل الخاص للأمين العام سلطة مطلقة على عدد كبير من قطاعات الحكومة ولذلك فهو يؤدي دورا أساسيا في كفالة بيئة آمنة مأمونة يمكن أن تعمل فيها المؤسسات. إن الأمم المتحدة، في نهاية المطاف، مسؤولة قانونا عما يحدث في كوسوفو. وإن مصداقية بعثات حفظ السلام ذات الطابع المشابه ستعتمد في المستقبل على نجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أخيرا، يجب أن يواصل المجتمع الدولي أنشطته في كوسوفو والتزامه بتنميتها الدولية والداخلية. وينبغي الحفاظ على الالتزام المدني والعسكري الدولي بكوسوفو ما دامت الحالة الأمنية الداخلية تتطلب ذلك. وتحتاج كوسوفو إلى إرادة سياسية قوية ومستدامة وإلى التزام الأطراف الفاعلة بالقضية وإلى كامل انخراط وتأييد المجتمع الدولي، لا سيما بشأن طرق تنفيذ المعايير أو تحقيق النقاط المرجعية. وبهذه الطريقة، ربما لن نضطر إلى تجنب مناقشة قضية المركز النهائي لكوسوفو وقتا أطول.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الفلبين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد صدمتنا وأزعجتنا الأخبار المأساوية من موسكو بشأن الهجمة الإرهابية المروعة في مترو العاصمة. إننا ندينها بشدة، وأود أن أعرب عن خالص عزائي للأسر المكلومة وللشعب الروسي.

أود أن أشارك زملائي في تقديم تقديرنا لشيلي على رئاستها النشطة والناجحة ونتمنى للرئاسة الصينية الجديدة كل النجاح. واسمحوا لي أن أقول إن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الأيرلندي ريتشارد راين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص هولكيري على تقريره الشامل. وتقدر رومانيا الجهود التي بذلها في كوسوفو منذ توليه مهامه، لا سيما الجهود المتعلقة ببدء الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن قضايا عملية ذات اهتمام مشترك وبوضع نهج شامل لسياسة ''المعايير قبل المركز''. والفترة المقبلة فترة حاسمة لكوسوفو. ونود أن نؤكد للسيد هولكيري كامل تأييدنا واستعدادنا للإسهام في التصدي للتحديات المقبلة.

يسرني أيضا أن أرحب بحضور مساعد وزير الخارجية بتروفيتش في هذه الجلسة.

تواصل رومانيا تأييدها الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وهدفه إقامة كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق. وفي هذا الإطار، تؤيد رومانيا بحماس التنفيذ الأصيل للمعايير في كوسوفو. وينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع

عن النظر في منح أي مركز مستقبلي للمقاطعة قبل أن تصبح المعايير التي وضعها المجتمع الدولي فعالة في كوسوفو. وهذه المعايير ليست مجرد نقاط مرجعية تقنية؛ إنها مقياس تحول كوسوفو إلى منطقة توفر السلامة والفرصة لجميع سكانها، منطقة لا تشكل تحديا للاستقرار الإقليمي. والشيء المعرض للخطر الآن ليس مركز المقاطعة فحسب، ولكن أيضا مركز كل فرد من سكانها.

نحن في الواقع نعتقد أنه لا يوجد مركز يمكن أن يثبت أنه حل ناجع في كوسوفو ما لم يكن لدى المجتمع هناك الاستعداد لتطبيق قواعد الديمقراطية والقانون والتسامح العرقي، لا سيما وأن المجتمعات في المنطقة المجاورة تعتنق تلك القيم وتعمل بانتظام على توطيد أركانها. ولا يتحمل أحد مغبة إهمال مجتمع كوسوفو، وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد على كاهل السلطات المؤقتة في الإقليم.

تتطلع رومانيا إلى عرض خطة عمل لتنفيذ المعايير. وبالطبع، سبق أن بدأ تنفيذ المعايير في كوسوفو، ولكننا سنعتبر خطة العمل تعبيرا ملموسا عن التزام السلطات المؤقتة بالعملية وبمسؤولياتها السياسية بموجبها.

وبعد قولي هذا، أود أن أضيف أنه ينبغي أن يكون هناك من البداية تحديد واضح للمسؤوليات بين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فالسلطات المؤقتة وأبناء كوسوفو هم وحدهم الذين سيتعين عليهم في نهاية المطاف أن يرتقوا إلى مستوى توقعات مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

ورومانيا على استعداد للمساعدة في عملية تنفيذ المعايير. ونرى أيضاً أن آلية تتبع عملية الاستقرار والانتساب التابعة للاتحاد الأوروبي يمكن أن تضطلع بدور حاسم الأهمية فيما يتصل بسياسة ”المعايير قبل المركز“.

وفي أعقاب تقرير الممثل الخاص عن تلك المسألة، نحث السلطات المؤقتة على إعطاء الاعتبار المناسب والمتكافئ لجميع مجالات خطة العمل. ونود كذلك أن نشجع بقوة صرب كوسوفو على المشاركة في صياغة خطة العمل وتنفيذها. فكل ما تُعنى به هذه العملية هو مستقبل كوسوفو الذي سيكون لهم نصيب فيه. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أضيف – استناداً إلى تجربة رومانيا فيما يتصل بالانتقال – أن من المهم دائماً أن تعرب كل أقلية عن شواغلها ومقترحاتها، وأن يُسمع صوت كل من هذه الأقليات ويؤخذ في الاعتبار.

وفي أواسط العام القادم، سيكون لدى مجلس الأمن صورة أفضل عن وضع المجتمع في كوسوفو. ولن نتطلع إلى اتجاه إيجابي فحسب، وهذا شيء نلمسه بالفعل في بعض المجالات، ولكننا أيضاً سنتطلع إلى أن يكون ذلك المجتمع في حالة مستدامة، تضطلع فيها المصالحة بدور هادف. وسيتعين علينا أن نعرف ما إذا كانت المصالحة ممكنة. وسيتعين علينا أن نعرف ما إذا كان المجتمع في كوسوفو بوسعه أن يؤدي وظائفه بنفسه وبالاتصال مع جيرانه. وإن لم يكن الأمر كذلك، سيتعين علينا أن نعود مرة أخرى إلى العمل.

والقضايا الرئيسية فيما يتعلق بالأرضية اللازمة للمصالحة هي الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا بشأن مسائل عملية تهم الطرفين، والعودة الآمنة المستدامة. ويكتسي الحفاظ على التراث الثقافي والأماكن الدينية أيضاً بأهمية رمزية فائقة. ولا مبالغة في التأكيد على أن هذا الجانب سيكون له أثر حقيقي على تعديل عقلية ونفسية السكان المعنيين.

والحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا أولوية مطلقة لتنفيذ المعايير ولاحتمالات المصالحة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تولي أهمية خاصة لكفالة أداء الأفرقة العاملة

لوظائفها بطريقة فعالة في إطار الحوار المباشر. ونعرب أيضاً عن أملنا في تشكيل حكومة صربية عما قريب، وفي أن تواصل هذه الحكومة الوفاء بمسؤولياتها في إطار الحوار المباشر.

ونعتقد أن المشاركة في ذلك الحوار والتدابير اللاحقة، ستثبت – إذا توفرت لها الفرصة المناسبة – أن المصالحة هدف يمكن بلوغه. ورومانيا، بوصفها بلداً في المنطقة وبوصفها رئيساً لعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، على استعداد للإسهام بنصيبها في تعزيز هذه العملية.

وثمة نقطة أخيرة أود أن أبرزها وهي الجريمة المنظمة. هذا الخطر واحد من أشد القوى التنافسية العاملة ضد الاستقرار والسلم، وضد الخطط الرامية إلى تحقيق المستقبل الديمقراطي المتعدد الأعراق لكوسوفو. ولا يمكننا أن نسمح للمصالح الخاصة بأن تعرقل جهود مجتمعات ودول كاملة. ولقد تعهدت بلدان جنوب شرقي أوروبا بالتعاون ضد الجريمة المنظمة، ويمكننا أن نلمس نتائج ذلك بالفعل. وثمة حاجة إلى المزيد من التنسيق التشغيلي مع البعثة. وينبغي أن يبقى مجلس الأمن على علم بهذه المسألة الهامة.

وبالنظر إلى أنكم عدتم، السفير وانغ غوانغيا، إلى مقعد الرئاسة، أود أن أكرر ما ذكرته في بداية بياني وهو أنني أتمنى لرئاستكم كل النجاح، وأعرب عن كامل ثقتنا بأن هذا النجاح سيتحقق بفضل توجيهكم القدير الثابت.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل رومانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أُدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

أشارك الزملاء الآخرين شكرهم للسيد هولكيري على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في كوسوفو، وعن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشكر الأمين العام أيضاً على تقريره (S/2004/71) الزاخر بالتفاصيل.

لقد كان من رأينا دوماً أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الأساس لتسوية مسألة كوسوفو، وأن سياسة ”المعايير قبل المركز“ هي المبدأ التوجيهي لتسوية هذه المسألة. ونرحب، في ذلك الصدد، بإنشاء آلية للاستعراض. ونعتقد أنها ستساعد على تعزيز العملية السياسية في كوسوفو. ونأمل أن تتعاون الأطراف المعنية – مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وصرب كوسوفو بصفة خاصة – بنشاط مع البعثة، وأن تساعد السيد هولكيري في النهوض على سبيل الاستعجال بإعداد خطة عمل تفصيلية لتنفيذ المعايير لكوسوفو.

ونلاحظ أنه حدث مؤخراً انخفاض في معدل الجريمة في كوسوفو، وأن حكم القانون قد تعزز. ومن ناحية أخرى، ما زالت الحالة الاقتصادية في كوسوفو خطيرة، وما زالت الأحوال المعيشية للأقليات العرقية بصفة خاصة بحاجة إلى تحسين. ونأمل أن تستأنف مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وحكومة صربيا والجبل الأسود في القريب حوارهما المباشر بشأن مسائل مثل الطاقة، والنقل، والأشخاص المفقودين، وعودة اللاجئين؛ ونأمل أن تؤدي المحادثات في أقرب وقت ممكن إلى نتائج محددة، وأن تهيئ الظروف لتحقيق الوئام المتعدد الأعراق في كوسوفو، كيما يتسنى لشعبها أن يعيش وأن يعمل في سلم وسعادة.

والتسوية الشاملة لمسألة كوسوفو مهمة شاقة وعمل طويل. وينبغي أن تضاعف الأطراف المعنية جهودها، وأن يواصل المجتمع الدولي اشتراكه ودعمه فيما يتعلق بهذه المسألة. وستدعم الصين، كعهدها، الجهود التي يبذلها السيد هولكيري الممثل الخاص للأمين العام، والتي تبذلها البعثة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

وأرحب بمساعد وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، وأعطيه الكلمة.

السيد بيروفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بمشاركة المتكلمين السابقين في الإعراب عن إدانة حكومتي أعمق إدانة للهجوم الإرهابي الذي حدث في موسكو.

واسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الحالي، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/71) عن التطورات الأخيرة الحاصلة في إقليم كوسوفو وميتوهيا في بلدي. وأشكر أيضاً السيد هولكيري على إحاطته الإعلامية الشاملة التي أصغى إليها وفدي بانتباه واهتمام شديدين.

إن ما علمناه من تقرير الأمين العام بشأن الحالة الراهنة لتنفيذ المعايير الأصلية لكوسوفو وميتوهيا يثير القلق الشديد. واسمحوا لي أن أورد الأمثلة القليلة التالية.

واصلت المؤسسات المؤقتة اعتماد إعلانات وقرارات من الواضح أنها تقع خارج نطاق مسؤولياتها، مما أدى إلى تدخلات الممثل الخاص للأمين العام لإلغاء هذه الأعمال. إلا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسعى في الوقت نفسه إلى إشراك مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بصفة استشارية تشاورية في مجالات محددة مخصصة للممثل الخاص بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. ويصعب علينا فهم ذلك في ضوء تدخل المؤسسات المؤقتة المتكرر المشار إليه آنفاً في سلطات الممثل الخاص. ويحدث كل هذا في بيئة تحرم فيها الطوائف غير الألبانية من أي مشاركة هادفة في الحياة السياسية، إلى حد عدم ضمان حتى إمكانية الحصول أساسا على الوثائق بلغاتهم الأصلية.

وفي مجال حكم القانون، يفيد تقرير الأمين العام أن الجرائم الموجهة ضد الأعضاء البارزين في الطائفة الصربية في كوسوفو انخفضت انخفاضا ملحوظاً في الأشهر الثلاثة الأخيرة. إلا أن التقرير لا يوفر معلومات عن إلقاء القبض على أي من مرتكبي هذه الجرائم في الماضي وتقديمه للمحاكمة. وهذا يفضي بنا حتماً إلى نتيجة مؤداها أن ثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم ذات الدافع العرقي ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا ما زالت قائمة.

ويذكر التقرير أن معدل عودة الأقليات يستمر في ازدياد، ويدعم هذه النتيجة ببيانات تفيد أن ١ ٤٨٧ من صرب كوسوفو عادوا في عام ٢٠٠٣ إلى المجتمعات المحلية التي كانوا فيها أقلية. وإذا ما قورن هذا الرقم بعدد المشردين داخلياً الذين ما زالوا موجودين في صربيا ذاتها والذين ما برحوا قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة، لا يكون من العسير الوصول إلى نتيجة مؤداها أن الأمر سيستغرق سنوات عديدة طويلة لكي يعود كل المشردين إلى كوسوفو وميتوهيا، كما يقضي قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفيما يتعلق بمعايير أصلية أخرى، يصف التقرير التقدم المحرز على أنه أساساً تقدم طفيف، أو على أنه تقدم يكتنفه العديد من المشاكل المتبقية، أو يستخدم عبارات غامضة مماثلة. وفي الوقت نفسه، تستمر الحوادث على مختلف المستويات بوتيرة تثير الجزع. وربما يعلم المجلس بالهجوم الذي وقع في ياكوفيتشا، في ٢١ كانون الثاني/يناير، على مركبة تابعة لقوة كوسوفو تحمل رهبانا وفريق تلفزة ألماني كان يصور بقايا معبد الثالوث المقدس الأرثوذكسي هناك. وبعد تلك الحادثة، حرم رهبان المعبد من الحرس الذي كانت توفره لهم قوة كوسوفو، وتدهورت أحوالهم المعيشية تدهورا كبيرا في جوانب أخرى. وإذا ما أجبر الرهبان الوحيدون في المنطقة على المغادرة نتيجة لذلك، ستكون هذه ضربة قاسية للصرب المحليين وستزيد من التثبيط عن العودة.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به مؤخرا نائب الممثل الخاص، السيد كادي، في محفل استكهولم الدولي المعني بمنع الإبادة الجماعية. ونحن نشاطره الرأي، كما ورد في تقارير وسائط الإعلام، أن الضحايا في كوسوفو وميتوهيا أصبحوا الجناة؛ وأنه من الناحية العملية قد تمكن الألبان من العودة في غضون أسابيع بعد إنشاء وجود حفظ السلام، بينما لم يعد، بعد أربع سنوات، الصرب الذين فروا من ديارهم؛ وأنه من أجل أن تحدث المصالحة، لا يمكن أن تظل هناك جريمة بلا عقاب، أيا كان الضحية أو الجاني.

وتؤيد حكومتي أيضا استنتاج السيد كادي بأن التحدي الرئيسي الذي يواجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يتمثل في تهيئة ظروف الاستقرار لكوسوفو المتعددة الأعراق، ليس لمنع حدوث التطهير العرقي مرة أخرى عندما تنتهي ولاية البعثة الدولية فحسب، ولكن أيضا لضمان التنمية الطبيعية والرخاء لجميع الطوائف، التي يجب أن تكون في مأمن من المضايقات وأن يتاح لها الوصول إلى المؤسسات وإلى نظام شرطة وقضاء مستقل.

ومن الواضح أن سجل المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا لا يزال ضعيفا في الغالب الأعم. وقد يقول البعض – كما تفعل البعثة في أغلب الأحيان – إن هذا السجل يمكن فهمه نظرا لمحدودية خبرة تلك المؤسسات، وأن أداءها يتحسن تحسنا طفيفا وتدريجيا.

ولكن المشكلة الأساسية هي أن المؤسسات المؤقتة لا تريد تهيئة الظروف الملائمة لمشاركة طائفة صرب كوسوفو مشاركة ذات معنى في الحياة السياسية في الإقليم، ولم تنجح البعثة حتى الآن في تهيئة هذه الظروف. وهذا ينطبق أيضا على إعداد خطة تنفيذ المعايير، التي كان من المتوقع أن تصبح جاهزة الآن وأن تقدم اليوم في المجلس. ولأن ممثلي الصرب، بناء على تجربتهم مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، لا يرون أنه يمكنهم بأي طريقة التأثير على هذه الوثيقة، فإنهم لا يشاركون في الأفرقة العاملة التي تقوم بإعداد الوثيقة. ومن دواعي الأسف أن البعثة لم تجد طريقة لجعل هذه العملية شاملة للجميع. ومن ثم فإن من الواضح فعلا أن الخطة ستزيد من الشقاق بين الطوائف في كوسوفو وميتوهيا وممثليها السياسيين، بدلا من التقريب بينهم ولو بقدر يسير.

مرة أخرى، تشتكي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مما يسمى بالمؤسسات الموازية وتنتقد حكومتي على وجودها. ولذلك يتعين علينا مرة أخرى أن نكرر قولنا إن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والبعثة لم توفر بدائل للطائفة الصربية.

وفشلت البعثة أيضا حتى الآن في إقناع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بالمضي إلى الأمام فيما يتعلق بالحوار بين بلغراد وبريشتينا. وأعربت حكومة بلدي مرارا وتكرار عن استعدادها للبدء في هذا الحوار في إطار أفرقة العمل الأربعة المتوخاة. ولم يكن هناك غموض، ولا يوجد غموض الآن، في ذلك الشأن. ومن الواضح أي من الطرفين يؤخر العملية. ولذلك فإنه من الإجحاف، في أبسط تعبير، الإيحاء بأن المشاكل المتعلقة بالحوار توجد على الطرفين، كما يقول التقرير.

وفيما يتصل بالعلاقات بين حكومتي والبعثة، نود أن نرى الوثيقة المشتركة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وقد نفذت، وأنشطة الأفرقة العاملة الرفيعة المستوى قد استعيدت. وهذا عنصر هام في السياق الكلي لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وينبغي ألا يهمش، كما هي الحالة الآن.

وعلى الرغم من أن خطة تنفيذ المعايير لم تكتمل بعد، فإننا نتحرك فعلا بصورة مطردة تجاه تعيين موعد تقريبي لإجراء استعراض شامل للمعايير في منتصف عام ٢٠٠٥.

وبشكل أو بآخر ستبدأ حينذاك – أو في موعد متأخر شيئا ما، حسبما يقرر المجلس – المحادثات فيما يتعلق بالحل السياسي لكوسوفو وميتوهيا. وحتى ذلك الموعد، إذا ما أريد إيجاد أي حل قابل للاستمرار، يجب بذل كل جهد لتهيئة الظروف التي تمكن ممثلي الطائفتين الرئيسيتين وجميع الطوائف الأخرى في الإقليم من أن تتكلم بعضها مع بعض بشأن حاضرها ومستقبلها. وهي الآن بعيدة جدا من تلك المرحلة. فكل المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحالي تحوزها طائفة واحدة. والطرف الآخر الذي لا يملك شيئا، لا يرى أملا يذكر، ويغدو يائسا بصورة متزايدة.

ويتعين على البعثة أن تأخذ في الحسبان هذه الحقيقة الواقعة بصورة جدية، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتصحيح هذا الخلل الضخم. وإلا فإن النتيجة النهائية ستكون فشلا لا يستطيع أحد تحمله.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن شعورنا بالصدمة وعن إدانتنا الشديدة للتفجير الذي وقع في موسكو صباح اليوم. وأعرب عن تعازينا العميقة للاتحاد الروسي حكومة وشعبا.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وقبرص ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وكذلك أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، البلدان الأعضاء في رابطة التجارة الحرة من المنطقة الأوروبية الاقتصادية، تعلن تأييدها لهذا البيان.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستكم لمجلس الأمن، سيدي، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهامكم. وأود أيضا أن أهنئ الرئيس السابق، السفير مونيوز ممثل شيلي، على الطريقة الممتازة التي أدار بها مداولات مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير.

من الواضح أن تقرير الأمين العام والعرض الشامل والمقنع الذي قدمه السيد هولكيري، يبينان التقدم الذي أحرز في كوسوفو حتى الآن، وكذلك العديد من التحديات التي لا تزال في انتظار المعالجة.

أود أن أؤكد على دعم الاتحاد الأوروبي القوي للممثل الخاص للأمين العام هولكيري في مهمته المتمثلة في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وسياسة ''المعايير قبل المركز'' التي تنتهجها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإننا نحث كل الأطراف، بما في ذلك الأطراف الأخرى في المنطقة، على التعاون الكامل مع الممثل الخاص بطريقة بناءة وملتزمة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة لضمان أن عملية ''المعايير الخاصة بكوسوفو'' بقيادة الأمم المتحدة وعملية مبادرة الاتحاد الأوروبي لإعداد كوسوفو لمزيد من التحرك نحو الاتحاد تعززان إحداهما الأخرى.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في مجالات مثل سيادة القانون، وحرية التنقل، وعودة الأقليات وحقوقها. وعلى الرغم من أن التقدم مشجع، فإن من الواضح أن النجاح في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو يقتضي مزيدا من الجهد من جميع الأطراف.

وعلى وجه التخصيص، يقتضي توفر الإرادة السياسية والالتزام الصادق من قادة كوسوفو. ويتعين على جميع زعماء كوسوفو دعم التطبيق العملي لقيم التعددية العرقية والتسامح والحقوق المتساوية لجميع الطوائف. وكما

لاحظ الأمين العام في تقريره، إن الطريق المتجه إلى الأمام يتمثل في إحراز تقدم بشأن المقاييس المرجعية المحددة في وثيقة ''المعايير الخاصة بكوسوفو''. وينبغي أن ينصب التركيز على تحسين الحياة اليومية لجميع أبناء كوسوفو. ويتعين على بلغراد أن تضطلع بدورها هنا أيضا.

إن إنشاء آلية لقياس التقدم المحرز في استيفاء المعايير تطور كبير. ووثيقة ''المعايير الخاصة بكوسوفو'' خطوة أولى أساسية، والمهمة الآن هي البناء على هذا الأساس. والاستعراضات السنوية التي تقوم بها لجنة الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون مفيدة هنا في تحديد تقييم دولي مشترك للتقدم المحرز. ويمكن أيضا لصكوك الاتحاد الأوروبي الأخرى، من قبيل الشراكات الأوروبية، أن تضطلع بدور بضمان أن تخصص الحكومة المؤقتة موارد مالية وموظفين للوفاء بالمتطلبات في عملية ''المعايير الخاصة بكوسوفو''.

والأولوية العاجلة هي استكمال خطة عمل تنفيذ المعايير، كما أننا نتطلع إلى تقديم الخطة في وقت مبكر. ونناشد جميع الأطراف بقوة، بما في ذلك صرب كوسوفو، أن تشارك مشاركة كاملة في عملية استكمال خطة تنفيذ ''المعايير قبل المركز''. كما نناشد السلطات في بلغراد أن تشجع صرب كوسوفو على المشاركة في هذه العملية. ويمكن أن تتاح أول فرصة لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في منتصف عام ٢٠٠٥، أو في وقت مبكر إذا جرى تحرك واف.

وبالرغم من أن تقديم خطة العمل سيكون خطوة هامة إلى الأمام، فإن عملية تنفيذ المعايير ليست رهنا باستكمال الخطة. والمؤسسات المؤقتة بدورها لا بد أن تفي بمسؤوليتها في إحراز تقدم ملموس وكبير بشأن تنفيذ المعايير. ونلاحظ أن نقل المسؤوليات غير المخصصة بموجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري مكتمل بقدر كبير. ويجب أن تركز المؤسسات المؤقتة الآن على تنفيذ تلك المسؤوليات تنفيذا كاملا وعادلا، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري.

والمسألة المثيرة للقلق، كما بيَّن الأمين العام، هي أن جميع الطوائف العرقية لا تشارك بشكل ذي مغزى في المؤسسات المؤقتة – وهي الرئاسة والحكومة وجمعية كوسوفو. ولا بد أن تأخذ الجمعية في الحسبان الشواغل الشرعية للأقليات في العملية التشريعية، كما ينبغي أن تحرص بشكل مطلق على ألا تتجاوز اختصاصاتها. وعلى نفس المنوال، فإن الهياكل الإدارية الموازية غير القانونية في كوسوفو تدمر قضية قيام مجتمع متعدد الأعراق. وينبغي أن يتوقف دعم الهياكل الموازية، كما لا بد من إيجاد بديل لها لضمان أن يلقى جميع مواطني كوسوفو نفس مستويات الخدمات الاجتماعية والإدارية.

وتضطلع صربيا والجبل الأسود بدور أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير ومستقبل مركز كوسوفو. ومن مصلحة جميع الأطراف أن تيسر التزامها وإسهامها.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن الحوار المباشر الذي بدأ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في فيينا يشكل عنصرا محوريا لسياسية ''المعايير قبل المركز''. وجميع الأطراف المعنية بحاجة إلى أن تشارك بشكل بناء في الأفرقة العاملة بوصفها متابعة لاجتماع فيينا. وينبغي أن تعيّن المؤسسات المؤقتة الوفود المتعددة الأعراق إلى الأفرقة العاملة الأربعة للحوار السياسي في أقرب وقت ممكن. فالتأخير في بدء الأفرقة العاملة أعمالها مضر بالتقدم بشأن المعايير.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بهدف إنشاء كوسوفو المستقرة المتعددة الأعراق الديمقراطية في إطار موقعها في أوروبا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أكد مجلس وزراء

الخارجية من جديد على استعداد الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف، في سياق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياق ”المعايير الخاصة بكوسوفو“. وبتلك الروح، فوض الوزراء المفوض السامي سولانا لإعداد تقرير بالتنسيق الوثيق مع المفوضية وبالتعاون مع الممثل الخاص هولكيري. وينبغي أن يستكشف ذلك التقرير السبل والوسائل للمزيد من تعزيز إسهام الاتحاد الأوروبي في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع المراعاة الكاملة لآلية الاتحاد الأوروبي لتتبع سير عملية تحقيق الاستقرار والارتباط وأهمية التنفيذ الفعال لعملية تنفيذ المعايير. ومن المقرر أن ينظر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في التقرير في وقت لاحق هذا الشهر.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما صارما بدعم إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية في كوسوفو. ويحدد الأمين العام في تقريره نطاق مهمة معالجة البطالة وأوجه النقص في البُنى التحتية ومهمة تهيئة مناخ إيجابي للاستثمار. والتقدم الاقتصادي أمر ضروري لإنشاء كوسوفو المتسامحة والمتعددة الأعراق والديمقراطية.

ومن خلال عنصر الاتحاد الأوروبي في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، العنصر الرابع، يساعد الاتحاد الأوروبي في خصخصة النشاط الاقتصادي في كوسوفو بهدف تهيئة الظروف لقيام اقتصاد عصري منفتح السوق. والهدف هو إنشاء قطاع خاص مستدام، قطاع خاص يخلق فرص العمل. والمنظور الطويل الأجل هو جعل الأطر التشريعية والإدارية قريبة من المعايير الأوروبية.

وما زالت الوكالة الأوروبية للإعمار تمول وتدير البرامج المستدامة للإعمار والتنمية في كوسوفو تحت توجيه المفوضية الأوروبية. وسيتوقف إحراز تقدم في المستقبل على إجراء إصلاحات هيكلية في كوسوفو، بما في ذلك بذل جهود تشريعية ومؤسسية فضلا عن وضع سياسات مالية سليمة وسياسات متعلقة بالميزانية. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالانزعاج لأن الأعضاء المحليين يقاطعون اجتماعات مجلس وكالة كوسوفو الاستئمانية، وبالتالي مما يمنع خصخصة المؤسسات المملوكة جماعيا الجاهزة للنقل إلى الذين رست عليهم المناقصات. كما يحدونا الأمل أن يتم التوصل إلى تسوية لمسألة مسؤولية موظفي الوكالة بسرعة. ونحث المؤسسات المؤقتة على المشاركة بشكل بناء في تلك العملية.

أخيرا، كما لاحظ الأمين العام، لا يمكن أن يستمر عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلا إذا توفر التمويل الضروري في المجالات الأساسية. إن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدة المالية في كوسوفو، وإننا نشجع الآخرين على النظر على سبيل الأولوية في كيفية زيادة مساعدتهم لكوسوفو في مختلف المجالات المبينة في تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل أيرلندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود، بالنيابة عن وفدي، أن أعرب لشعب وحكومة الاتحاد الروسي عن تعاطفنا وأصدق تعازينا فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية التي وقعت في وقت مبكر اليوم في موسكو. ونشجب بشدة تلك الهجمات الإرهابية الوحشية.

أود أن أشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره وتوجيه الشكر إلى السيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ويسرنا أن نرحب به اليوم وأن نشيد به على عمله. وسنستمر في دعم جهوده وجهود المجتمع الدولي في هذه

المرحلة الهامة من مهمتهم في كوسوفو. ونحن على يقين بأن قيادة السيد هولكيري ستساعد على المحافظة على الزخم والتوجه الإيجابي للتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو في الأعوام الأربعة الماضية.

ترحب حكومتي بنقل الاختصاصات غير المخصصة إلى المؤسسات المؤقتة، طبقا للفصل ٥ من الإطار الدستوري. وتلك خطوة جيدة إلى الأمام، ينبغي أن يتبعها المزيد من التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المحلية. وستكون المشاركة الأفضل للمؤسسات في عملية اتخاذ القرار والتنسيق الأفضل للسياسات مفيدين للطرفين على حد سواء. وبشكل خاص، ستؤدي تلك العناصر إلى تحسين فعالية المؤسسات وقدراتها على الاستجابة لاحتياجات مواطني كوسوفو.

وتؤكد الحكومة الألبانية من جديد على تأييدها لوثيقة ''المعايير الخاصة بكوسوفو''، التي تعزز جهود المجتمع الدولي لبناء مجتمع ديمقراطي وكوسوفو المستقرة من خلال تنفيذ المعايير. كما أن خطة تنفيذ المعايير، التي تحدد بوضوح الإطار الزمني للتقدم الذي يتعين إحرازه، تعد تطورا جديرا بكل ترحيب. ونحن مقتنعون ومتفائلون بأنها ستساعد كوسوفو على إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن نحو التسوية النهائية لمركز كوسوفو. وفي ذلك السياق، نشعر بالأسف إذ نشدد على رفض الأقليات الصربية المشاركة والتعاون في مختلف الأفرقة العاملة لإعداد خطة التنفيذ. فوجودهم ومشاركتهم ليسا أمرين هامين فحسب، بل هما أيضا ضروريان في بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق.

وتثني ألبانيا على الخطوات الأولى التي اتخذت بالفعل في الحوار بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل التقنية.

إن الحكومة الألبانية ستمارس نفوذها على العناصر السياسية والمؤسسية الفاعلة في كوسوفو وتشجعهم على مواصلة تعاونهم ومشاركتهم في المناقشات على مستوى الأفرقة التقنية العاملة. ونعتبر هذه الطريقة طريقة مثمرة لحل المشاكل والمسائل العملية التي يواجهها أبناء كلا البلدين في حياتهم اليومية. ومن ناحية أخرى، نعتبر كل محاولة تخرج عن إطار الاستقرار المرتكز على الحوار محاولة مرفوضة وهدامة.

وتؤمن ألبانيا بأن وجود هياكل موازية حتى الآن في كوسوفو يشكل مصدر قلق شديد جدا. إن تلك الهياكل تشكل عقبة كأداء تعرقل تقوية المؤسسات الشرعية المحلية وممارستها لكامل سلطتها القضائية وسير العمليات الديمقراطية في كوسوفو.

إن أوامر إلقاء القبض بحق القادة الكوسوفيين الصادرة عن تلك المؤسسات، التي تعمل بمثابة محاكم موازية، إنما هي أعمال مرفوضة لا تساعد إلا في إشاعة البلبلة بين صفوف السكان الكوسوفيين والإخلال بعملية بناء مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو.

ونعتبر موقف بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، بعد الانتخابات الديمقراطية في صربيا، بعدم السماح لمسؤولي المؤسسات الكوسوفية بالاحتفاظ بمنصب في كوسوفو وبتفويض في صربيا في آن واحد، موقفا ناضجا ومعقولا.

إن التقدم المحرز في الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في كوسوفو يكتسي برأينا أهمية خاصة لتشجيع الاستقرار والتنمية داخل ذلك المجتمع. وفي هذا السياق نؤيد استئناف عملية الخصخصة كعنصر حاسم يترك أثرا عظيما على التنمية الاقتصادية.

نتفق جميعا على أن عام ٢٠٠٤ سيكون عاما حافلا بالتحديات لكوسوفو. ونعتقد بأن التغير والتقدم المطرد سيصبحان النمط السائد؛ وأن المؤسسات الديمقراطية وسيادة

القانون ستزاول أعمالها بفعالية أكبر؛ وأن العملية المهمة، عملية شؤون العائدين والتمثيل والمشاركة، استنادا إلى المنجزات الحالية ورغبة الزعامة الكوسوفية، ستتواصل وستتكلل بالنجاح.

وفي ضوء التقدم المحرز والجهود الإيجابية للمجتمع الدولي، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن كوسوفو ستعتنق أكثر وأكثر الطموحات الجماعية في الاندماج بالمنطقة وفي الأسرة الأوروبية التي تنتمي إليها جغرافيا وتاريخيا وثقافيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل ألبانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

والآن أعطي السيد هولكيري الكلمة للرد على التعليقات.

السيد هولكيري (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للدعم الذي تلقته اليوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فضلا عن التقييم الثمين لأنشطة البعثة. ومن دون الدعم القوي من المجلس لما أمكننا أن نحرز التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، ولما تسنى لنا أن نكمل مهمتنا. وأُعربُ عن الامتنان بشكل خاص على الدعم الذي قدمه المجلس لعملية تنفيذ المعايير.

سأبذل جهدي الآن للرد على أسئلة أعضاء المجلس.

الممثل الدائم لباكستان وأعضاء آخرون في المجلس حثوا البعثة على الإسراع في وضع خطة العمل التنفيذية. واسمحوا لي أن أقول إننا ندرك إلحاحية استصدار هذه الوثيقة على وجه السرعة. وإن بعثة الإدارة المؤقتة، بالتشاور مع المؤسسات المؤقتة، تبذل جهدا حثيثا في هذا المضمار. إن الحاجة تقوم إلى استصدار وثيقة فعالة عالية الجودة، وهذا يتطلب جهودا مستفيضة. ويحدونا الأمل أن نتمكن من عرض خطة العمل على المجلس في القريب العاجل.

ولقد أثار ممثل بنن، في جملة أمور، مسألة ما إذا أُجريت دراسة عن التفاعل بين دائرة شرطة كوسوفو وفيلق حماية كوسوفو. وكما يدرك المجلس، فإن فيلق حماية كوسوفو مسؤول عن منع وقوع أحداث طارئة بين الأهالي والتصدي لعواقبها. وفي ذلك الصدد، تلقى أنشطة الدعم من دائرة شرطة كوسوفو. هذا ما حصل، على سبيل المثال، خلال الزلزال الذي ضرب نيلاني في عام ٢٠٠٢، والحريق الذي شب في ما يسمى بمحطة الطاقة ''باء'' في كوسوفو. وتشترك المنظمتان من وقت إلى آخر في استخدام مرافق التدريب. ولم نواجه أي حالات ذات طابع جنائي بين المنظمتين.

وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبداها ممثل روسيا، الذي شدد على الأهمية الحاسمة لتعزيز المعايير، اسمحوا لي بأن أؤكد للمجلس على أن تلطيف المعايير ليس خيارا – بالنسبة لأي كان وخاصة بالنسبة لي. وسوف تنص خطة التنفيذ على الإجراءات المطلوبة لبلوغ المعايير المحددة، ولن تُغير بأي حال من الأحوال المعايير التي سبق وأُعلن عنها في وثيقة ''المعايير من أجل كوسوفو''.

أما بشأن التعليق الذي أبداه ممثل اسبانيا عن الموعد النهائي لإصدار خطة التنفيذ، فاسمحوا لي بأن أوضح أن العمل جار بالفعل لتنفيذ المعايير؛ والمطلوب هو وضع الخطة على ورق.

ومع ذلك، أتفهم رغبة المجلس في رؤية خطة عمل بأسرع ما يمكن. وأنا أشاطره هذه الرغبة والعمل المكثف جار بشأن ذلك في كوسوفو.

ويحدوني الأمل أيضا أن يكون مفهوما أن أفضل سبيل إلى الأمام هو الشراكة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة. والواقع أن هناك

حكومة مشتركة بيننا في كوسوفو، وأعتقد أنه من الصواب أن نعمل معا لإصدار خطة التنفيذ.

ولقد أبرز ممثل فرنسا بصفة خاصة مسؤولية المؤسسات المؤقتة عن تنفيذ المعايير. وأود أن أشدد أنه بينما وضعت المعايير لتقييم التقدم الذي تحرزه المؤسسات، فإن التنفيذ سيكون مشتركا بين بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، ليس أقله لأن هناك خطا فاصلا واضحا بين المسؤوليات المقيدة والمسؤوليات المحالة، وكلاهما ضروري لتقدم كوسوفو. وفي الوقت نفسه، سيكون هناك في إطار خطة العمل التنفيذية، فصل واضح في المسؤوليات بين البعثة والمؤسسات المؤقتة. وسيمكننا ذلك من أن نرصد بفعالية تقدم هذه المؤسسات.

وأنتقل الآن إلى التعليق الذي أبداه ممثل صربيا والجبل الأسود. لقد أحطت علما على نحو دقيق بالشواغل التي أعرب عنها. وأود أن أقول إن تلك الشواغل تجري معالجتها الآن في الميدان في كوسوفو كل يوم. ونرحب بالتعاون البنَّاء من جانب بلغراد في معالجة مسائل محددة تؤثر على الطائفة الصربية في كوسوفو، ولا سيما اشتراكها في عملية تنفيذ المعايير. وليس من الإنصاف في هذا الشأن القول بأنه سيجري تجاهل شواغل الصرب في كوسوفو في إعداد خطة عمل تنفيذ المعايير ولقد أوضحت المؤسسات المؤقتة، وأوضحت أيضا مرارا أننا نرحب بصرب كوسوفو في جميع أفرقة التنفيذ وإننا سنكفل مراعاة شواغلهم على نحو تام ومنصف. وأكرر ذلك التأكيد اليوم. وأرجو من ممثل صربيا والجبل الأسود أن ينقل ذلك إلى بلغراد، بالاقتران مع رغبة المجلس الواضحة التي أعرب عنها اليوم والمتمثلة في مشاركتهم في هذه العملية.

وأرحب كثيرا بتأكيد ممثل صربيا والجبل الأسود ومؤداه أن بلغراد تعتزم الدخول في حوار مباشر مع بريشتينا. وآمل بحق أن يسمح هذا ببدء المحادثات دون إبطاء.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ما قدموه من تأييد وآمل أن أعود، أو يعود غيري، للمثول أمامهم في القريب، لعرض خطة عمل تنفيذ المعايير حتى يتسنى لنا أن نواصل أعمالنا وأن نستهدف الوصول إلى نتيجة حقيقية في أواسط عام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥